جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: التحليل الاقتصادي و الاستشراف

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية مستغانم 2020/2013

مقدمة من طرف الطالبتان:
بن داني وفاء
مرسلي أمينة

تحت إشراف الأستاذ :
د. بوظراف الجيلالي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاظر أ	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	أعمر ستي	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022/2021

جامعة عبد الحميد ابن باديس
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: التحليل الاقتصادي و الاستشراف

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية مستغانم 2020/2013

مقدمة من طرف الطالبتان:
بن داني وفاء
مرسلي أمينة

تحت إشراف الأستاذ :
د. بوظراف الجيلالي

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مكاوي محمد الامين	أستاذ محاظر أ	جامعة مستغانم
مقررا	بوظراف الجيلالي	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا	أعمر ستي	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا

نهدي هذا العمل المتواضع إلى أوليائنا الأعزاء حفظهم الله لنا

اللذين سهروا وتعبوا على تعليمنا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد

وإلى كل أقاربنا

إلى كل الأصدقاء والأحباب دون استثناء

إلى أساتذتنا الكرام

وكل رفقاء الدراسة

وفي الاخير نرجوا من الله تعالى أن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخرج.

شكر و تقدير

نتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ : **بوظرف الجيلالي** على ما أسداه لنا من نصائح وتوجيهات وإرشادات خلال إعداد هذه المذكرة.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل الأساتذة الذين تلقينا العلم على أيديهم، وخاصة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة مستغانم .

ملخص

تناول هذا البحث إشكالية أهمية ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حيث أصبح قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ أنه يساهم بنسبة 75 % من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، ففي الجانب النظري تم التطرق إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما في الجانب التطبيقي فقد تعرض البحث إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم ومساهمتها في التشغيل، حيث تبين أن مساهمة هذا القطاع في التنمية بولاية مستغانم مازالت ضعيفة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية.

Summary:

In this thesis, we tried to address the issue of the importance and role of small and medium-sized enterprises in economic development, of which they have become an important sector in the Algerian economy. They participate in 75% of GDP apart from hydrocarbons. The theoretical part was devoted to the role of small and medium-sized enterprises in economic and social development, the practical part was based on small and medium-sized enterprises in the wilaya of mostaganem and these participations in employment, from which it appears that these participations of these companies with regard to the development of the wilaya of mostaganem and always weak

Key words:

Small and medium enterprises, economic development.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
الشكر و التقدير	/
الملخص	/
قائمة المحتويات	ا - ا
قائمة الجداول و الأشكال	ا - ا
المقدمة العامة	**أ - د**
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3 -5
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	5 -8
المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8 -10
المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها	11
المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11 -15
المطلب الثاني: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	15 - 18
المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18 - 21
المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وتحدياتها	22
المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22 - 23
المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23 – 25
المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	25 - 27
ملخص الفصل الأول	28
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية	29
تمهيد الفصل الثاني	30
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	31
المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	31 -33
المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية	33 -34
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية	34 -36
المطلب الرابع: التنمية المستدامة	36 - 37

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية في الجزائر	38
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات و الناتج الداخلي الخام	41-38
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة و المنافسة	42-41
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل	43-42
المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	44
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	46-44
المطلب الثاني: الجهات المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	49 -46
المطلب الثالث: البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	55-49
ملخص الفصل الثاني	56
الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم	57
تمهيد الفصل الثالث	58
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم	59
المطلب الأول: التعريف بالولاية	60- 59
المطلب الثاني: تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم	61 - 60
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل حسب قطاع النشاط بولاية مستغانم	62 - 61
المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم لسنة 2020	63
المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2020	64 - 63
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية لسنة 2020	66 - 65
المطلب الثالث: المناطق الصناعية ومناطق النشاطات	69 - 66
المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70
المطلب الأول: تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لسنتي 2019 و 2020 ومساهمتها في التشغيل	71 - 70

المطلب الثاني: مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في توفير مناصب للشغل	71 - 72
المطلب الثالث: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم	73
ملخص الفصل الثالث	74
الخاتمة العامة	76 - 77
قائمة المراجع	79 - 83
الملاحق	85 - 86

فهرس الجداول
و الأشكال

1/قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1- 1)	تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	8
(1 – 2)	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2020	39
(2 – 2)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2002	45
(3 –1)	التنظيم الإداري لولاية مستغانم	59
(3 – 2)	تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلا الفترة	61
(3 – 3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الولاية خلال الفترة	61
(3 – 4)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية حسب قطاع النشاط لسنة 2020	64 - 63
(3 – 5)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البلديات لسنة 2020	66 - 65
(3- 6)	المناطق الصناعية على مستوى الولاية لسنة 2020	67
(3 – 7)	القطاع الخاص على مستوى الولاية لسنة 2020	68
(3 – 8)	مناطق النشاط على مستوى الولاية لسنة 2020	68
(3 – 9)	حصيلة الوكالة 2019 و 2020	70
(3 – 10)	المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط	71
(3 – 11)	حصيلة الصندوق خلال الفترة	71
(3 – 12)	الملفات الممولة حسب الجنس لسنة	72
(3- 13)	المشاريع الممولة من طرف الصندوق لسنة	72

2/قائمة الأشكال		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(3 -1)	توزيع نسب اليد العاملة حسب القطاعات لسنة 2020	60
(3 -2)	توزيع مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات لسنة 2020	62

مقدمة عامة

مقدمـــــة عامـة :

صارت التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر بالنسبة للدول المتقدمة والنامية على حد سواء جد مهمة، ولقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية الاقتصادية وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة،خاصة في السنوات الأخيرة باعتبارها مصدرا لتنمية الدخل وتوفير مناصب الشغل وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة.

تعتبر الجزائر من بين الدول الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإدراكها بأهمية دور هذا القطاع في توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني ، وهذا بتبنيها مع بداية الثمانينات لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي حيث تمثلت هذه العملية في تفكيك هياكل القطاع العام – الوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة- إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، كما أصدرت الدولة بعض التشريعات من أجل تطوير وترقية هذا القطاع، و عمل على توفير كافة التسهيلات، من خلال إنشائها لمختلف الهيئات و المؤسسات التي من شأنها أن تطور الاستثمار عامة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل خاص.

وبالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لهذا القطاع إلا أنه مازال قطاعا هشا، يواجه العديد من الصعاب والعراقيل، جعلته غير قادر على تحقيق الأهداف المنتظرة منه، مما جعلها تتوجه نحو ترقية وتحسين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا لتنميتها وتطويرها وجعلها قادرة على المنافسة، حيث قامت الدولة الجزائرية بتبني العديد من البرامج الوطنية منها والأجنبية.

ومستغانم على غرار باقي الولايات اهتمت بتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تهيئة الأرضية التي تكفل توسع نشاطها في جميع المشاريع.

مما سبق، يمكن حصر إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ولإثراء هذا الموضوع والإلمام بمختلف الجوانب الأساسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مواجهة مختلف المشاكل التي تعيق التنمية الاقتصادية ؟

- في ما تتمثل برامج الترقية التي عرفها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وما هي أهدافها؟

- في ما تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم؟

أولا: فرضيات البحث

كل هذه التساؤلات اخترنا لها عدة فرضيات تتمثل فيما يلي:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في حل العديد من المشاكل والصعاب التي تعيق التنمية.

- برامج الترقية تهدف إلى تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية **مستغانم تعتبر** مصدرا لاستقطاب اليد العاملة **وخلق مناصب للشغل.**

ثانيا: أهمية البحث

- إظهار واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر.

- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية، وبالتالي خلق **فرص عمل.**

- إبراز الدور الذي تؤديه **المؤس**سات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء باقتصاديات الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

ثالثا: أهداف البحث

- توضيح بعض الإشكالات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها إشكالية التعريف ومعايير التصنيف، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التنمية الاقتصادية.

- إبراز بعض الصعوبات والمشاكل التي تعيق نشاط وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع.

رابعا: أسباب اختيار البحث

- ميولنا الشخصية لدراسة وتحليل هذا الموضوع.

- الأهمية والمكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في تطوير اقتصاديات الدول .

- اهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل عن قطاع المحروقات .

خامسا: حدود البحث

في الزمان :

هذه الدراسة تنصب على الفترة التي تمتد من سنة 2013 إلى 2020 م، ونعتقد أنها فترة كافية من أجل الحصول على معلومات تمكّننا من تحليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

في المكان :

سنركز في دراستنا هذه على دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية،حيث ستتم الدراسة في مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدينة مستغانم.

سادسا: الدراسات السابقة

حضي موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واسع لدى الأكاديميين، نذكر منها ما يلي:

رسائل الدكتوراه :

الدراسة الأولى: حكيم شبوطي: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية،"دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017 – 2018.

الدراسة الثانية:عثمان لخلف: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2013 – 2014.

رسائل الماجستير :

الدراسة الأولى: شيبان أسيا: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية- "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"- رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009.

الدراسة الثانية: غبولي أحمد: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010 – 2011 .

سابعا: منهج البحث

اعتمدنا على المنهج الوصفي و التحليلي للإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا .

ثامنا: صعوبات الدراسة

- تباين الإحصائيات في بعض المجلات و الدراسات .

- **صعوبة الحصول** على المعلومة الاقتصادية الضرورية للدراسة، لدى تقربنا من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم،

تاسعا : هيكل البحث

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلان نظريان وفصل تطبيقي، حيث سيقدم الفصل الأول مدخل نظري حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ·

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها وتجارب بعض الدول في هذا المجال.

المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وتحدياتها. ·

في حين سنتطرق في الفصل الثاني إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية؛ ·

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية؛ ·

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستغانم خلال الفترة2013/2020.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد الفصل الأول

يتمتع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأولوية في الاهتمام من طرف الدول، حيث ركزت عليه في انطلاقتها التنموية، وذلك لقيام هذه المؤسسات بالدور الحاسم في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية الأساسية، ومن الواضح أنها تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث العدد أو العمالة.

على الرغم من توافق في الآراء بين الباحثين حول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،إلا أنه لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريف موحد لها.

ومن هنا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها، تجارب بعض الدول؛

أما المبحث الثالث: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مشاكلها وتحدياتها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث التطرق لإشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم بناء نظرة عامة عن هذه المؤسسات من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بها وفي الأخير نتطرق إلى تحديد أهم خصائصها.

المطلب الأول: إشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الحقيقة يصعب تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع غياب تعريف شامل وواضح يحضى بالإجماع من قبل كل الباحثين والمهتمين بهذا القطاع، فهناك عدة قيود تتحكم في إيجاد ووضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه القيود فيما يلي:

أولا: اختلاف درجة النمو

إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة، أهمها البلدان المتقدمة الصناعية والبلدان النامية وينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة وأيضا فيوزن الهياكل الاقتصادية، من مؤسسات ووحدات اقتصادية. يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات والهياكل من بلد إلى آخر، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها متوسطة أو كبيرة في الجزائر أو المغرب، بسبب اختلاف درجة النمو والتطور التكنولوجي بين الولايات المتحدة واليابان من جهة، والجزائر أو المغرب من جهة أخرى [1].

ثانيا: تنوع النشاط الاقتصادي

إن طبيعة النشاط الاقتصادي تلعب دورا هاما في اختلاف معايير التصنيف، فالمؤسسات الإنتاجية تحتاج إلى استثمارات كبيرة كما أنها تستخدم عددا كبيرا من العمال، مثل صناعة السيارات، أما المؤسسات الخدماتية فهي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، كما يمكنها الاستغناء عن العدد الهائل من العمال وهكذا فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبيرة في قطاع الصناعة بحكم استثماراتها وعمالها ونمط تنظيمها بينما تعتبر صغيرة في قطاع الخدمات .[2]

---

[1] عثمان لخلف: "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، - جامعة الجزائر، 2013- 2014ص: 4 .

[2] سليمة غدير أحمد:"**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج مي**دا رسالة ماجستير، جامعة وهران 2007 ص: 4.

ثالثا: تعددفروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية،وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم .[1]

رابعا: تعدد الأطراف المعنية بها

سيختلف المفهوم باختلاف الطرف المعني بالمؤسسة.

1-المستثمرون:

يحتاج من يرغب بإقامة مؤسسة خاصة أن يعطيها اسما، فمثلا، إذا قرر شخص أو مجموعة أشخاص إقامة مشروع ما، قد يشيرون إليه بعدة تسميات مثل مصلحة أو مشروع، أو مؤسسة أو منشأة أوشركة.

2-الحكومة:

تحتاج الدولة أن تعطي أسماء للمؤسسات التي تمنحها ترخيص لممارسة نشاط اقتصادي.

3-علماء الاقتصاد:

يهتم علماء الاقتصاد بكل من حالة الاقتصاد وتركيبته، يهمهم معرفة عدد الوحدات التي يتكون منها ونشاطها(فيما إذا كان صناعة أو خدمات مثلا)، وحجم عوامل الإنتاج التي تستخدمها (رأس المال والعمالة وغيرها)، وكذلك مساهمتها في تكوين الناتج القومي.

4-علماء الإدارة:

يهتم علماء الإدارة بكل المؤسسات، مهما كان حجمها ، لأن تنظيم وإدارة هذه المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها، حيث نجد بأنهم يعرفون الحجم من خلال عدد العاملين، والذي يتميز بمجموعة من الخصائص. [2]

---

[1] سامية عزيز: "**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثاني جوان 2011 ، جامعة ورقلة،ص: 76.

[2] ،سعاد نائف برنوطي: "**إدارة الأعمال الصغيرة(أبعاد الريادة")**، دار وائل للنشر،ط 3-. 20 - 2010 ، - ص: 18.

خامسا: تعدد المصطلحات والتسميات

أحد أسباب تعدد تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هو تعدد الأطراف المهتمة بها كما سبق الذكر، فنجد عدة تسميات تطلقها هذه الأطراف، نوجزها فيما يلي:

1-المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يستعمل هذا المصطلح من طرف علماء الاقتصاد والذين يعرفون المشروع الاقتصادي على أنه الوحدة الأساسية التي يتكون منها الاقتصاد.

2-الأعمال الصغيرة والمتوسطة:

يستعمل من طرف علماء الإدارة والذين يعرفون العمل على أنه منظمة يقيمها الأشخاص وليس الحكومة، بهدف تحقيق أرباح **وذلك من خلال ممارسة نشاط اقتصادي** معين.

3-الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

هو مصطلح يجعل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مفهوم ضيق ينحصر في النشاط الصناعي.

4- المنشآت أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يستعمل كذلك من طرف علماء الاقتصاد كثيرا ما نجده متداول في الأوساط السياسية والسلطات الحكومية[1].

سادسا: تعدد معايير التعريف

إن كل محاولة لتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإيجاد التعريف المناسب لها، تصطدم بوجود عدد هائل ومتنوع من المعايير والمؤشرات، ففي بلجيكا مثلا، هناك أكثر من ثمانية وعشرين معيارا، منها ما يأخذ في الحسبان الحجم والقياس، كمعيار عدد العمال، حجم الاستثمارات، ومنها ما يعتبر الخصائص النوعية كمعايير يمكن أن تحدد لنا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى[2].

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأن العديد

[1]- أحمد غبولي:"**تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**," رسالة ماجستير،جامعة قسنطينة، 2011 ص: 1-5.

[2] - عثمان لخلف: مرجع سبق ذكره، -ص: 5 .

من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي، ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا.

وفيما يلي تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الدول:

- الولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 **عرف المؤسسة** الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر مؤسسة صغيرة **أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من** 500 **عامل**[1] .

- اليابان:

ظهر مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بعد الحرب العالمية الأولى وتميز عن غيره من المؤسسات الأخرى **بارتفاع معدل المكننة، كما اختلف مؤشر العمالة** المستخدم في تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وحدده الفقه الاقتصادي الياباني ب 300 عامل إذا كانت المؤسسة صناعية وب 50 عامل إذا كانت المؤسسة خدمية،وهو بذلك لم يفصل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبرهما امتداد لبعضهما البعض[2].

- الإتحاد الأوروبي:

استنادا إلى تصريحات مجلس الاتحاد الأوروبي، لا يمكن إعطاء تعريف عام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأن المفهوم يختلف من **دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى** آخر وكقاعدة عامة للمنظمة تعتبر مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل مؤسسة يكون عدد عمالها لا يتجاوز 500 **عامل**[3] .

- منظمة العمل الدولية:

طبقا لمنظمة العمل الدولية، لا يمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم الصغير **أو المتوسط للعمل التجاري**، ولا يمكن لهذا التعريف أن يعبر عن الاختلافات بين الشركات

[1]- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي: **"التسيير المالي(الإدارة المالية)"**، دار وائل للنشر،ط 1. 2006 ، ص: 398 .

[2]- الشريف بقة: **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والصعوبات)"** ،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1 **مارس** 2017.

[3]- إلياس بن ساسي، يوسف قرشي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 398 .

أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة، وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العاملين،أو الميزانية الإجمالية، أو الرقم السنوي للأعمال[1] .

- المغرب:

يعرفها المشرع المغربي على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 49 **عامل والأموال** المستثمرة فيها لا تزيد عن 625 **ألف دولار**[2] .

- الجزائر

الجزائر على غرار باقي الدول لم تدرج تعريفا دقيقا في كتاباتها الاقتصادية لهذه **المؤسسات** على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير غير أن هذا لم يمنع وجود محاولات لإيجاد تعريف لها يتمثل في:

المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات منذ وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية (**المخطط الرباعي** 1974-1977) لوزارة الصناعة والطاقة، حيث يرى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي كل وحدة إنتاجية:

- مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 **عامل**؛

- **تحقق رقم أعمال سنوي أقل من** 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب إنشائها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي انعقد في أفريل 1983 بالجزائر طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة تعريفا يرتكز على معيارين كميين هما: اليد العاملة ورقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك التي تتوفر فيها المواصفات التالية:

- **تشغل أقل من** 200 **عامل**؛

- **تحقق رقم أعمال أقل من** 10 مليون دينار جزائري[3] .

التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري: في ظل غياب تعريف قانوني محدد ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كانت الحكومة مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذه المؤسسات،وهو ما دفع القانون الجزائري إلى الأخذ بالتعريف نفسه المطبق في الاتحاد

---

[1]- شريف غياط، محمد بوقموم: **"التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية "،مجلة** دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، **المجلد** 24 ،**العدد الأول** 2018 ، ص: 129 .

[2] - احميدة مالكية: **"محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "**، مذكرة ماجستير، جامعة **ورقلة**، -2009- 2010 ص3 .

[3] - **نفس المرجع** ص 5 ,

الأوروبي، حيث في 12- ديسمبر 2001 صدر القانون رقم 01- 18 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها: "كل مؤسسة إنتاج للسلع أو الخدمات، توظف من 1إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، كما تتوفر على الاستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"[1] .

والجدول التالي يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]:

جدول رقم (1-1) : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مؤسسة مصغرة	1 - 9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	10 - 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50 - 250	من 200 إلى 2مليار دج	بين 100 و 500 مليون دج

- المصدر: براهيمي سمير ص: 133

تعاريف أخرى

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعمال قانونية يقيمها الأفراد لتحقيق الربح وتقديم سلع وخدمات ضرورية للمجتمع، وأن عدد العملين فيها لا يتجاوز 500شخص، وتعمل برؤوس أموال متوسطة،ومن النادر أن يكون لهذه المؤسسات الهيمنة الكاملة على السوق[3] .

- وتعرف كذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من الأسس الخاصة بقياس الحجم، سواء من خلال عدد العاملين فيها، أو من خلال حجم المبيعات، وعليه فإن الحجم إنما يتم من خلال أرقام أو قيم محددة في ضوء تقسيمات صناعية معيارية[4] .

[1] - عمار شلابي: **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية"**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5ماي 2010 ، ص: 263.

[2] - سمير براهيمي: **" دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية سطيف"**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2009- 2010 ص 133.

[3] - طاهر محسن منصور الغالبي: **"إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة"** ،دار وائل للنشر، ط 1 ، 2009 ، ص: 26.

[4]- فلاح حسن الحسيني: **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،ط 1- 2006- ص 21.

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص، نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: مرونة الإدارة

لها القدرة على التكيف مع ظروف العمل المتغيرة، إضافة إلى الطابع غير الرسمي في التعامل سواء مع العاملين أو العملاء، بساطة الهيكل التنظيمي، ومركزية القرارات، حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن الأمر يرجع إلى خبرة صاحب المشروع ، كما نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر قدرة على تقبل التغير وتبني سياسات جديدة على العكس من المؤسسات الكبيرة التي يكثر فيها مراكز اتخاذ القرار، ورسمية العلاقات الوظيفية[1] .

ثانيا: سهولة التكوين

حيث يسهل إيجادها من الناحية القانونية والفعلية، كما أن متطلبات التكوين عادة ما تتسم بالبساطة والوضوح والسهولة فيكفي الحافز الفردي أو الجماعي أن يكون وراء قيام أعمال صغيرة تنطلق لاحقا إلى مؤسسات متوسطة الحجم، وفي الغالب نجد أن هذا الأمر يعطي الإمكانية لقيام هذه المؤسسات م نقبل أشخاص عاديين أو أقارب أو أصدقاء، حيث لا يحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسات والوثائق وبالإضافة إلى ذلك عادة ما تكون الأفكار النيرة وراء هذه الأعمال وليس الإمكانيات الكبيرة والهائلة .

ثالثا: صغر الحجم

مما يساعد على المرونة والتكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، كما أن انخفاض حجم العمالة المطلوبة للتشغيل يؤدي إلى تحقيق روح الفريق[2] .

رابعا: المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق

حيث تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدر من التكيف سواء من حيث كمية الإنتاج أونوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود وسهولة التكييف مع المحيط الخارجي لهذه المؤسسات وقدرتها على التكيف مع تغيرات السوق واتخاذ القرار السريع المناسب في الوقت الملائم مقارنة مع المؤسسات الكبرى، كذلك يمكنها أن تعالج المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها [3].

---

[1] - توفيق عبد الرحيم يوسف: "**إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان،ط1 - 2002م ، ص: 27 .

[2] - طاهر محسن منصور الغالبي: مرجعسبق ذكره، ص: 27.

[3] - عمارشلابي: مرجعسبق ذكره، ص: 267.

خامسا: انخفاض رؤوس الأموال

حيث تمتاز بانخفاض نسبي في رأس المال وذلك سواء تعلق الأمر بفترة الإنشاء أو أثناء التشغيل، الشيء الذي جعلها من أهم أشكال الاستثمار المفضلة عند صغار المستثمرين[1] .

سادسا: التجديد

الغاية الأساسية لأي مؤسسة مهما كان شكلها أو حجمها هي تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها وهذا ما يتطلب منها الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولا يمكن لأي مؤسسة الاستمرار لفترة طويلة إلا إذا واكبت التطورات الاقتصادية والتكنولوجية ،من خلال التجديد والابتكار لمواجهة ظهور ما يسمى بالبدائل الجديدة للمنتوج الناتجة عن نهاية دورة حياته .

تعتبر هذه المؤسسات المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، وهذا ما يمكن ملاحظته، ففي كثير من الأحيان نجد أن أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة، وهذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم [2].

سابعا: أنماط الملكية

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة بأشكال معينة لملكيته، والتي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية والعائلية أو في شركات الأشخاص، وتساعد هذه الأنماط من الملكية على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.

ثامنا: انخفاض وفورات الحجم وأهمية الاستفادة من وفورات التجمع

تنخفض وفورات الحجم في المؤسسات الصغيرة بالمقارنة بالمؤسسات الكبيرة، نتيجة انخفاض الطاقات الإنتاجية وحجم الإنتاج، ويتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة استفادة

المؤسسات الصغيرة من نوع آخر من الوفورات ألا وهو "**وفورات التجمع**". وهو ما يؤكد أفضلية إقامة المؤسسات الصناعية الصغيرة في مناطق تجمعات صناعية [3].

---

[1] - عمار شلابي: نفس المرجع، ص: 269 .

[2] - توفيق عبد الرحيم يوسف: مرجع سبق ذكره، ص: 29 .

[3] - عثمان لخلف: مرجع سبق ذكره، ص: 30 .

المبحث الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآلية إنشائها

تتخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أشكالا عديدة، لذا سنحاول في هذا المبحث التطرق لأهم هذه الأشكال، وإبراز آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم نقوم في الأخير بعرض تجارب بعض الدول في تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قطاع غير متجانس حيث ينقسم إلى عدة أشكال تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها وأهم هذه المعايير نجد:

أولا: التصنيف الاقتصادي

وتصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية:

- **مؤسسات إنتاجية:** وهي مؤسسات تقوم بإنتاج سلع حيث تقوم بتحويل مجموعة من المدخلات إلى مخرجات وهي منتجات.

- **مؤسسات تجارية:** وهي مؤسسات تقوم بشراء السلع من تاجر الجملة مثلا ثم تقوم بإعادة بيعها.

- **مؤسسات خدماتية:** وهو القطاع الجذاب لأصحاب المؤسسات في المستقبل، حيث تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات[1] .

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها :

يمكن تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة منتجاتها إلى:

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:** حيث يرتكز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية:

- المنتجات الغذائية؛

- تحويل المنتجات الفلاحية ؛

- منتجات الجلود والأغذية والنسيج؛

[1] - عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: **"إدارة المشروعات الصغيرة"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1- 2002 ، ص: 11 ،12.

- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته[1] .

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية :** يجمع هذا النوع كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المختصة في:

- تحويل المعادن؛

- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية؛

- الصناعة الكيماوية والبلاستيك؛

- صناعة مواد البناء؛

. - المحاجر والمناجم[2] .

- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:** تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة بكونها تتطلب رأس مال أكبر، الأمر الذي لا يتناسب مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك فإن مجال عملهذه المؤسسات يكون ضيقا ومتخصصا جدا، حيث يشمل

بعض الفروع البسيطة فقط كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد[3] .

3. تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل بها:

حيث يمكننا التفريق بين نوعين من المؤسسات:

- **المؤسسات المصنعة:** حيث يدخل في هذا النوع من المؤسسات كل من المصانع الصغيرة

والمتوسطة وهو يختلف عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة كذا درجة إشباع أسواقها.

- **المؤسسات غير المصنعة:** وتجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل،

[1] - محمد الصالح زويتة: **"أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"،** مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر – 2006 -2007 ، ص: 11 - 12 .

[2] - عثمان لخلف: مرجع سبق ذكره، ص: 35- 36.

أما الإنتاج الحرفي فيبقى دائما نشاط يدوي تصنع بموجبه سلع ومنتجات حسب احتياجات الزبائن[1] .

ثانيا: التصنيف حسب معيار الحجم

هناك معياران أساسيان لتصنيف المؤسسة، هما:

1- المعايير الكمية:

تتمثل المعايير الكمية في مجموعة من المؤشرات النقدية وغير النقدية والتي تهتم بتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبرز الفروقات بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل حجم العمالة ورأس المال ورقم الأعمال:

- **معيار عدد العمال: "حجم العمالة":** يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر استخداما في تمييز حجم المؤسسة بحكم سهولة البيانات المتعلقة بالعمالة في المؤسسات[2] .

غير أن هذا المعيار تعرض للعديد من الانتقادات، من أهمها أن عدد العمال ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى وجود متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المؤسسة، كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي للمؤسسة والمعدات الرأسمالية، كما أن هذا المعيار لا يعكس الحجم الحقيقي للمؤسسة، فهناك مؤسسات تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال و لا يمكن اعتبارها ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3] .

- **معيار رأس المال المستثمر:** يعتبر معيار رأس المال المستثمر أحد المعايير الأساسية الشائعة في تحديد حجم المؤسسة، ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر، فعلى مستوى بعض الدول الأسيوية فإن حجم رأس مال المؤسسة الصغيرة والمتوسطة يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، أما في بعض الدول المتقدمة فيصل إلى 700 ألف دولار[4].

- **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية،ويستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية

[1] - أحمد غبولي: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 19 .

[2] - السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة : **" إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول "**، ملتقى دولي يومي 17 و 18 أفريل 2016 ، جامعة الشلف- الجزائر، ص: 23 .

[3] - سمية قنديرة: **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ،دراسة ميدانية بولاية قسنطينة**،مذكرة ماجستير جامعة قسنطينة، 2009، ص: 53.

[4] - أحمد غبولي: مرجع سبق ذكره، ص: 7.

وأوروبا، حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرتبط هذا المعيار أكثر بالمؤسسات الصناعية[1] .

2. المعايير النوعية:

لقد تعددت المعايير النوعية التي تحكم كون المؤسسة صغيرة أو متوسطة، ومن أكثر المعايير شيوعا ما يلي:

- **استقلالية الإدارة والعمل:** فالمدير هو المالك وهو الذي يتخذ القرارات داخل المؤسسة ويتحمل كامل المسؤولية فيما يخص التزامات المشروع تجاه الغير، ويطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني، حيث أنه طبقا للشكل القانوني يتحدد حجم رأس المال المستثمر وطرق تمويله .

- **حجم المؤسسة:** حجم المؤسسة صغير نسبيا في الصناعة التي تنتمي إليها مقارنة مع المؤسسات الأخرى في المجال الصناعي نفسه، فقد تبدو مؤسسة صناعية ما كبيرة بالنسبة إلى منافسيها، ولكن تكون صغيرة من حيث الاستخدام والموجودات والمبيعات بالنسبة إلى مؤسسة في صناعة من نوع آخر، وقد تكون المؤسسة صغيرة من حيث العمالة التي فيها[2] .

- **حصتها في السوق:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية وليست احتكارية وبالتالي فإن حصتها في السوق محدودة[3] .

- **الملكية:**حيث نميز الأشكال التالية:

- **المؤسسات الخاصة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد، وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات أشخاص، شركات أموال...

- **المؤسسات المختلطة:** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

- **المؤسسات العامة(العمومية):** وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسئولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا،ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة

[1] - السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة: **مرجع سبق ذكره، ص:** 320 .

[2] - فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: **"الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة"**، دار الحامد للنشر، عمان،ط1 - 2006 ، ص: 63 .

[3] - السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة: **مرجع سبق ذكره، ص:** 321 .

على ذلك ،وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح[1] .

المطلب الثاني: آلية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لكي يتم إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة يجب المرور بعدة مراحل ويجب التحكم في كل مرحلة، قصد إنجاح هذا النوع من المؤسسات، ومن أهم المراحل المتبعة في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة ما يلي:

أولا: ترتيب الملاك أو المسيرين وفق تصرفاتهم

يوجد نوعين أساسين من الملاك أو المسيرين وهما:

- المالك أو المسير ذو العقلية الانتهازية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه معتبرة، كما له عدة تجارب مهنية في ميادين مختلفة، ويتميز بصفات أكثر مرونة مع مستخدميه.

- المالك أو المسير ذو العقلية الحرفية الذي يتميز بعقلية مقاولتيه ضعيفة، كما أنه ذو كفاءة تقنية عالية، ويتميز بتصرفات صارمة اتجاه مستخدميه.

ثانيا: تكوين المالك أو المسير

إن عدم ضمان تكوين جيد للمالك أو المسير يؤدي به إلى الاستشارة الخارجية، التي تعتبر مشكلا يمكن تفاديه بالتكوين الجيد للمالك أو المسير، لأن النقص في التكوين يؤدي إلى نتائج سلبية على انطلاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه النتائج:

- النقص في التنظيم؛

- عدم القدرة على قيادة مجموعة من الأشخاص؛

- عدم القدرة على التسيير؛

- رفض دائم لاقتسام المسؤوليات.

ولتجنب هذا، أقدم عدة باحثين على دراسة أهم الميادين التي ينبغي أن يكون فيها تكوين معين للمالك أو للمسير، تلك الميادين معظمها تركز على الصفات الشخصية التي تميز هذا الأخير.

يمكن تلخيص المميزات الأساسية للإداري الأمثل أو أهم الصفات التي يجب أن يتوفر عليها المالك أو المسير فيما يلي:

- القدرة على التنبؤ ورفع التحديات؛

[1] - عمر صخري: "**اقتصاد المؤسسة**"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- **الجزائر**، 2007 ،**ط** 5، **ص**: 28.

- القدرة التصورية، قدرات تحليلية، تحديد الأهداف، التنسيق ودراسة المعلومات؛

- القدرة على خلق مناخ جيد للعلاقات الجماعية والقدرة على الإنصات لأفراد المؤسسة؛

. - تنظيم جد مدروس للعمل وقبول المناقشة[1] .

ثالثا: الحصول على فكرة لإنشاء المؤسسة

تعتبر الفكرة هي الأمل الذي يتعلق به صاحب المشروع بغية الوصول من خلاله إلى البعيد، فقد تأخذ شكل حدس أو رغبة تتطور عبر الزمن وعادة ما يتم البحث لمدة طويلة من أجل اكتشافها، لأن الفكرة الأولية هي التي تتحول فيما بعد إلى مشاريع ناضجة ثم إلى مؤسسة.

- **المراحل الأساسية للبحث عن الفكرة:** عموما هناك ثلاث خطوات أساسية للبحث عن الفكرة، والتي تتمثل في:

1. ملاحظة الحياة اليومية: في هذه الخطوة يستعمل المنشئ كل المعلومات المتواجدة، ولا يتغاض عن أي منها، كما لا يقتصر بحثه على الإحصائيات فقط، بل يجب أيضا الاهتمام بالظروف المالية للحياة وكل التصرفات التي يبديها الأفراد يوميا من خلال الاستعلام عن كل الأشياء التي تحيط بهم.

2. نقد المنافسة: يجب أن تكون هناك فكرة واضحة عن نقاط القوة والضعف لمنتجات المنافسين وأيضا لطريقة صنعها، فبمجرد ما أن يبدأ المنشئ بالتفكير الإنتقادي، سوف يكتشف أفكار جديدة،إضافة إلى اكتشاف العديد من الصعوبات التي قد تواجهه.

3. البحث عن الحلول والبدائل: الأهم هنا هو أخذ عملية النقد بجدية للحلول والبدائل المتواجدة، وإجراء المفاضلة بينها، وبالتالي إيجاد الفكرة الملائمة[2] .

ومن ثم تطوير تلك الفكرة حيث تعتبر مرحلة مكملة للمراحل السابقة، ثم تأتي عملية التمويل.

رابعا: التمويل

ويعني تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي، وتعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية، فإذا لم تفي اتجهت إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز[3] .

---

[1] - محمد الصالح زويتة: مرجع سبق ذكره، -ص: 29- 30.

[2] - صندرة صايبي: " **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع قسنطينة**"، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2014 -2015 ص 20 -21.

[3] - عبد المطلب عبد الحميد: "**اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009 ، ص: 125 .

خامسا: الإجراءات القانونية

إن أي نشاط اقتصادي لا يبدأ في العمل إلا بعد وضع الإطار القانوني للمؤسسة وكذلك مسارها القانوني أيضا كما يلي:

1/ وضع الإطار القانوني: يتمثل القرار الأول الواجب اتخاذه للبدء بالعمل في المؤسسة بشكل ملكيتها،حيث نرى أن الأشخاص يختارون الشكل الأكثر رواجا في السوق والذي يحقق أهدافهم ورغباتهم فهنا يجب أن نراعي أن عملية التغير من شكل إلى آخر بعد بدء العمل ستكون صعبة ومكلفة ومعقدة أحيانا، لذلك يجب على الشخص أن يتوخى الحذر والدقة في اختيار الشكل القانوني المناسب [1].

2/ المسار القانوني: حتى يتخذ المسار القانوني مجراه العادي، يجب المرور ببعض الخطوات المهمة والتي تتمثل في اللجوء إلى الموثق لتحرير وإمضاء العقد، وكذلك عملية القيد في السجل التجاري[2] .

سادسا: انطلاق النشاط الاقتصادي

بعد أن يتم المرور بالمراحل السابقة، تأتي المرحلة الخاصة بالتقييد الفعلي للمشروع، وبالتالي انطلاق النشاط الاقتصادي، وعند انطلاق المؤسسة في العمل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الأولويات من بينها:

1/ الطلبيات الأولى: وذلك بتجسيد الاتصال مع الزبائن والموردين، حيث يتم تجسيد العلاقة مع الزبائن من خلال:

- وضع الأدوات الترويجية للسياسة التجارية ؛
- كتابة النصوص التقنية و الإشهارية ؛
- زيادة اكبر عدد من الزبائن؛
- تجسيد العلاقة مع الموردين من خلال:
- تبادل لرسائل تأكيد الأسعار ولشروط وآجال التسليم ؛
- . - إعطاء النصائح القيمة والأفكار الجديدة[3] .

---

[1] - جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: **"إدارة المشاريع الصغيرة"**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- **الأردن، الطبعة** العربية، ص:25.

[2] - محمد الصالح زويتة: **مرجع**سبق ذكره، ص: 30.

[3] - محمد الصالح زويتة: **نفس المرجع**، ص: 31 .

2/ وضع وسيلة العمل: وهذا يعني امتلاك وسائل الإنتاج، وكذلك التنظيم الداخلي للمؤسسة الذي يجب أن يقوم بتوزيع المهام والتنظيم العام للعمل وكذلك توظيف العمال والتنظيم المحاسبي[1] .

سابعا: تأمين المؤسسة

نظرا للخطورة التي تمثلها الحرائق والسرقات والوفاة والعجز...، فإن جهود سنوات طويلة من العمل في المشروع يمكن أن تتعرض للضياع، فالخطر في المشاريع لا ينحصر في المشروع نفسه فقط وإنما يمتد إلى العاملين فيه بحد ذاتهم، وبالتالي عند القيام بأي نشاط يجب أن يكون هناك تأمين ضد الخطر[2] .

المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث عرض تجارب بعض الدول العربية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تجربة مصر

تعتبر التجربة المصرية في دعم نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قديمة العهد وتعود بالضبط إلى سنة 1923 التي شهدت أول بوادر الاهتمام بهذه المؤسسات، من خلال قيام الحكومة بتخصيص100 ألف جنيه مصري وجهت لإقراض الصناعات الصغيرة، وفي سنة 1947 قامت الحكومة بإنشاء"البنك الصناعي" والذي تم تغييره سنة 1976 إلى" بنك التنمية الصناعية" والذي تتمثل مهمته في دعم المشاريع الصغيرة وتمويلها بالقروض الميسرة، ولم تتوقف الجهود المصرية عند هذا الحد، فالحكومة واصلت جهودها من أجل تنمية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء المصارف والهيئات الحكومية التي تقوم بتقديم المساعدات الفنية لهذه المؤسسات، وتوفير الإحصائيات والبيانات التي تساعدها في اتخاذ القرارات الرشيدة، ومن بين الهيئات الحكومية التي تم إنشائها "الهيئة العامة للتصنيع" والتي تقوم كذلك بمساعدة المؤسسة على حل مشاكلها الإنتاجية والقيام بكافة الأعمال القانونية المتعلقة بالمشروع.

غير أن هذا المسعى قد تدعم أكثر مع بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث أقدمت مصر في1991 على إنشاء "الصندوق الاجتماعي للتنمية " الذي يسعى إلى معالجة مشكلة البطالة وتوفير مناصب الشغل لخريجي الجامعات، واحتواء الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق

[1] ـ محمد الصالح زويتة: مرجع سبق ذكره، ص: 31.

[2] ـ جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: مرجع سبق ذكره، ص: 213.

برامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي، فقد تمكن في 1998 من تمويل أكثر من 86 ألف مؤسسة غيرة بقيمة45 مليار دولار[1] .

يقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية مجموعة من الآليات المؤسسية الجديدة لتفعيل دوره **الداعم** للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أهمها ما يلي:

- برنامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الأعمال، يقوم على توفير المناخ والمعلومات اللازمة لقيام النشاط الصناعي وتقديم رعاية فنية ؛

- برنامج مركز تنمية الأعمال الصغيرة ؛

- برنامج مراكز التقنية النوعية في مجالات اقتصادية متنوعة مثل صناعة الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها ؛

- برنامج المجمعات والأحياء الصناعية بالاتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الاستثمارالقومي ؛

- برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الفنية والاقتصادية الصحيحة ؛

. - برنامج حقوق الامتياز التجاري[2] .

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة التي مولها الصندوق منذ نشأته في 1991 إلى غاية **مارس**2003 **حوالي** 183 ألف مؤسسة في جميع المجالات ما عدا الزراعة، بمبلغ تمويل **وصل إلى** 3700مليون جنية مصري.

وقد حددت الحكومة المصرية رؤية إستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **حتى** 2017تهدف إلى توفير 550 **ألف** فرصة عمل، تقوم على التشخيص الجيد لوضعية المؤسسات والتحديد الدقيق للمشكلات التي تعاني منها، لاتخاذ القرارات والسياسات الكفيلة بمواجهتها [3].

ثانيا: تجربة تونس

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الهدف الأساسي والأولوية القصوى في مخططات التنمية في تونس وذلك لأن هذه المؤسسات لها آثار إيجابية في خلق مناصب

[1] - سمير براهيمي: **مرجعسبق ذكره، ص**: 131.

[2] - عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: **"دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية"، بحوث** ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإداري،ة 2015 - ص: 77-78.

[3] - سمير براهيمي: **مرجعسبق ذكره، ص**: 132.

الشغل ، وتستعمل عموما طرق إنتاج جد مدروسة كما أن تلك المؤسسات تساهم في التوازن الجهوي، لذلك أعطت تونس أولوية قصوى لهذا القطاع وذلك عن طريق الإجراءات التالية:

- إتباع سياسة تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة ؛

- تغيير القوانين المتعلقة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين جد تحفيزية ؛

- اعتماد طرق تسيير جديدة تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة للقيام بدفع هذه المؤسسات إلى التنمية.

يتلقى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس مساعدة ملحوظة من طرف **الحكومة** التونسية عن طريق وكالة ترقية الصناعة، غرفة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات والإدارات الأخرى التي تسهر على حماية وترقية هذه المؤسسات مثل المراكز التقنية للاستشارة، مركز ترقية الصادرات...

كما أن المشرع التونسي يأخذ بعين الاعتبار التشجيع والتسهيلات الضريبية لدفع عملية الاستثمار في هذا القطاع ، ومن أجل الحد من البطالة وتحقيق التشغيل ورفع مستوى الإنتاج فالسلطات العمومية في تونس وضعت أهدافا أساسية تتعلق برفع الصادرات وتحقيق التوازن الجهوي فقامت بالإجراءات التالية :

1. حماية الاستثمار الموجه للسوق المحلي من المنافسة الخارجية وحماية المنتج المحلي وذلك بإصدار قوانين تفرض حقوق ورسوم الجمارك بنسبة جد مرتفعة على الواردات **المنافسة للمنتج التونسي**؛

2. التخفيض إلى الحد الأدنى القانوني لحقوق الجمارك المفروضة على استيراد التجهيزات والآلات الضرورية لإقامة مشاريع استثمارية؛

3. وضع سياسات جد مشجعة لفائدة المؤسسات المصدرة[1] .

ثالثا: تجربة الكويت

لقد اهتمت الحكومة الكويتية منذ سنوات عديدة بهدف تنويع مصادر الدخل، وتضمنت إستراتيجية الدولة في تحقيق هذا الهدف تشجيع ودعم المؤسسات الصناعية الصغيرة، وخلق فرص عمل للشباب الكويتي، خاصة بعد انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجي الجامعة والمعاهد العليا الأخرى،وقد شاركت في التصدي لهذه المشكلة، ومحاولة التعامل مع مشاكل التوظيف للشباب الكويتي، ثلاث جهات رئيسية هي: بنك الكويت الصناعي، وغرفة

[1] - حكيم شبوطي: **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر" ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر**، 2017-2018 ص 52- 53.

تجارة وصناعة الكويت، ومجلس الأمة الكويتي،ونتناول فيما يلي أهم ما قدمته كل من هذه الجهات من مساهمات في هذا الشأن:

- تركزت محاولات بنك الكويت الصناعي لتشجيع الصناعات الصغيرة منذ عام 1984 ، في اقتراح برنامج لتمويل المؤسسات الصناعية الصغيرة، تم تعديله بعد ذلك في عام 1988 ليصبح أكثر مرونة في جذب صغار المستثمرين، لكن واجه هذا البرنامج مشاكل وصعوبات عديدة فنية وإدارية و تأهيلية واجتماعية واستثمارية حدت من مقدرة البنك على تحقيق أهدافه فيما يتعلق بتشجيع ودعم المؤسسات الصناعية الصغيرة.

- تقدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت في عام 1993 بمذكرة لمجلس الأمة تقترح فيها إصدار قانون لإنشاء صندوق لتشجيع المشاريع الحرفية والصناعية والتجارية الصغيرة بأسرع وقت ممكن.

- وافق مجلس الأمة الكويتي على الأخذ باقتراح إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة، وأصدرت الهيئة العامة للاستثمار في ديسمبر عام 1996 قرار بإنشاء محفظة صغيرة من الاستثمار الوطني لأغراض إقامة وتطوير المؤسسات الصغيرة.إضافة لما تقدم، نشأت الشركة الكويتية لتطوير المؤسسات الصغيرة في فبراير 1997 ، برأسمال قدره 100 مليون دينار كويتي وقد باشرت الشركة نشاطها في بعض المؤسسات الصغيرة على أساس مبدأ المشاركة في رأس المال، وليس مجرد التمويل، مع تحمل المخاطرة والاستمرار بالمؤسسة حتى نجاحه، ثم تقوم الشركة ببيع حصتها للشريك بعد اكتسابه الخبرة في الإنتاج والتسويق[1] .

[1] - عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: مرجع سبق ذكره، ص: 78 .

المبحث الثالث:عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكلها وتحدياتها

سنحاول في هذا المبحث القيام بتحديد عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتطرق إلى مختلف المشاكل والعقبات التي تعترض طريقها، والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم أسباب نجاح هذا النوع من المؤسسات ما يلي:

- تحديد الهدف؛ ومنه يتم تحديد العمل حتى يحقق المشروع النجاح الأكبر يجب أن يأخذ صاحبه أو الإدارة الناجحة بالهدف الأسمى وهو تلبية حاجات الناس، ومنه يتم تحديد كافة الأهداف و الطرق الأخرى لنجاح المؤسسة.

- كما أن التخطيط في العمل التجاري واجب مطلق إذا كان "إحلال السلع المناسبة"، في المكان المناسب، وفي الوقت المناسب، والجودة المناسبة وبالسعر المناسب" هو الهدف المحدد للعمل التجاري .

- الرقابة أمر لا يمكن الاستغناء عنه وهي تشمل، الرقابة المالية، الاحتفاظ بسجلات جيدة، الرقابة على المخزون، الرقابة على الإنتاج، وذلك باستخدام كافة الأدوات الرقابية الجيدة...، وبالتالي معرفة الجوانب السلبية في العمل وتقديم العلاج والحلول لها.

- معرفة حجم رأس المال المناسب للتمويل والحصول عليه من مصادره المناسبة وذلك بعد تحديد تكاليف الحصول عليه من تلك المصادر وبالتالي تحديد المصدر الأمثل ذو التكاليف الأقل .

- اختيار الموقع الجيد لإنشاء المؤسسة من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى نجاحها .

- **التمويل المناسب بأشكاله:**

الداخلي: عن طريق أصحاب المؤسسة أنفسهم.

الخارجي: عن طريق الاقتراض من الأصدقاء، الأقارب أو المؤسسات المالية...، فيجب على إدارة المؤسسة أن تحافظ على مستوى تدفق نقدي إلى الداخل أعلى من التدفق النقدي إلى الخارج وذلك لمواجهة الالتزامات[1] .

- **مواجهة التحديات التنافسية:** حيث أن تحديد المنافس أصبحت عملية معقدة حيث انفتح باب المنافسة المحلية والعالمية على مصراعيه وعلى هذا فإن مواجهة التحديات التنافسية المستمرة والمتجددة أصبحت عملية ضرورية .

[1] - توفيق عبد الرحيم يوسف: مرجع سبق ذكره، ص- ص: 63.

- **تميز المنتجات المستمر:** حيث تحاول كل المؤسسات تمييز منتجاتها وخدماتها عن المنافسين بأي طريقة كسرعة تقديم الخدمة، تقليل التكلفة، الخدمات المتميزة للعميل، زيادة الجودة...

- **زيادة فاعلية وكفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية داخل المؤسسة:** حيث أن الفاعلية هي أداء الأعمال والأشياء الصحيحة، والكفاءة هي أداء الأعمال أو الأشياء بالأسلوب السليم[1] .

المطلب الثاني: المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل وصعوبات يتمثل أهمها في ما يلي:

أولا: مشاكل الائتمان والتمويل

تتمثل أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في الائتمان والتمويل، فلا تحظى بنفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن في المؤسسات الكبيرة، فغالبا ما تحجم مؤسسات التمويل – لاسيما البنوك التجارية – عن تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باحتياجاتها من التمويل ، ويرجع ذلك لزيادة درجة المخاطرة في عمليات إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب غياب الضمانات المناسبة.

إن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذا القطاع، وبالتالي تقلص فرص الحصول على الموارد المالية بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة في البلدان النامية.

كما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدم توفر النقد الأجنبي، وفي الغالب فإن الحصول عليه يمثل مشكلة كبرى ومعقدة للغاية، كون أن سياسات النقد الأجنبي في معظم الدول النامية غالبا ما تجنح إلى تشجيع المؤسسات الصناعية المكثفة لرأس المال **بدرجة أكبر من ال**مؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهو ما يؤدي بصغار المستثمرين اللجوء إلى السوق الموازي لاقتناء ما تحتاج إليه من النقد الأجنبي لتمويل مستورداتها من الآلات والمعدات والخامات وقطع الغيار...[2] .

ثانيا: مشاكل إدارية

تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها

[1] - عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: مرجع سبق ذكره، ص: 310.

[2] - عثمان لخلف: مرجع سبق ذكره، ص: 65 .

وأصبح محيط المؤسسة غير مساعد فهناك" **تباطؤ**" في الإجراءات وتعقيد الشبكات ، **نقص** تكوين الموظفين، نقص الإعلام، الوثائق المطلوبة[1] .

ثالثا: مشاكل تسويقية

وهي متمثلة في عدم اهتمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدراسة السوق لتصريف المنتجات، وذلك لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين، وعدم وجود معرفة أو خبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع .

رابعا: مشاكل نقص الخبرة والمعلومات

رغم أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقتحامه ميادين متعددة (**تجارة**، صناعة، نقل،سياحة، فلاحة...)، **إلا أن نقص المعلومات والافتقار** إلى الخبرة التنظيمية و التسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمحيط العام الذين يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض أو ارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص **الخدمات** أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق، كذلك غياب المعلومات الدقيقة عن المهتمين بهذا القطاع، فهو ما يستوجب تشخيص دقيق للمؤسسات.

كما أن الاختلاف في تحديد المفاهيم المتعلقة بهذا النوع من المؤسسات، أدى إلى تضارب في تقديم الإحصائيات[2] .

خامسا: المشاكل الفنية

وتتمثل فيما يلي:

1- صعوبة الحصول على التكنولوجيا وصعوبة التطوير والتحديث التكنولوجي: تواجه المؤسسات مشاكل حقيقية في التحديث ومواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء إليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

2- صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج المادية: سواء الأولية أو الوسيطة أو الأجزاء والمكونات،مما يجعلها غير قادرة على تطعيم منتجاتها بتلك المدخلات التي ترفع من مستوى مواصفاتها النوعية،وتجعلها أكثر قبولا **وقدرة على المنافسة** .

---

[1] - صالح صالحي : **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 3- 2004 ص 39.

[2] - محمد الصالح زويتة: **مرجع سبق ذكره**، ص: 19 .

3- صعوبة الحصول على المعدات الإنتاجية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الحصول على المعدات الإنتاجية الحديثة بسبب ضعف التمويل والدعم اللازم لها[1].

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الظروف والتحديات الخارجية المحلية والدولية المحيطة بها، لذلك وجب على مسير المؤسسة أن يأخذ كل هذه العوامل بعين الاعتبار في إستراتيجيته في ترقية وتطوير هذه المؤسسات، ويمكن أن نحصر أهم التحديات التي يمكن أن تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصرنا هذا في النقاط التالية:

أولا: ثورة المعلومات

يعرف نظام المعلومات بأنه النظام الذي يجمع البيانات من المصادر المختلفة ويحولها إلى معلومات حسب احتياجات المستفيدين منها، لذلك تصمم نظم المعلومات من أجل تزويد الإدارة بالمعلومات الفورية التي تساعد على اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

بحيث أصبحت هذه التقنية من المتطلبات الأساسية في هذا العصر، وإن عدم محاولة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الاستفادة من مزاياها لا يرجع للبعد المادي بقدر ما يرجع للبعد الثقافي والمعرفي، لأن تكلفة الاستفادة من هذه التقنية تتجه إلى الانخفاض بشكل ملحوظ مع زيادة انتشارها، وهذا يعتبر تحديا للمؤسسات المعنية[2] .

ثانيا: التطور التكنولوجي

لقد أدى التطور التكنولوجي إلى تسهيل عمليات الانتقال بين الدول وسرعة أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدى إلى تجاوز الحدود السياسية للدول، واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي بما يعرف بالثورة الصناعية .

ثالثا: التصدير

يلعب مصدروا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في تحسين الميزان التجاري عن طريق عملية التصدير وفي حماية منافستهم وتحسين أرباحهم، ويتيح دخول السوق العالمية العديد من المزايا والفوائد لهذه المؤسسات والتي من أهمها:

---

[1] - أحمد غبولي: مرجع سبق ذكره، ص: 32 .

[2] - حكيم شبوطي: مرجع سبق ذكره، ص: 13 .

- تزايد النمو ؛
- تزايد الأرباح ؛
- تزايد عدد العملاء ؛
- المزايا الضريبية ؛
- فتح أسواق إضافية ؛
- تحسين المنافسة ؛

- اتساع المنتجات والخدمات.

حيث تحجم العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية عن الانخراط في الأنشطة التصديرية لاعتقادها الخاطئ بأن المؤسسات والشركات الكبرى هي القادرة على مزاولة هذه الأنشطة بنجاح، ويرجع هذا الاعتقاد إلى تعدد المعوقات التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير، ويمكن ترتيب هذه التحديات حسب أهميتها على الشكل التالي:

- الروتين والبيروقراطية الإدارية؛
- حواجز التجارة الخارجية؛

- صعوبات النقل؛
- عدم توفر الكفاءات البشرية؛
- عدم توافر الحواجز المشجعة على التصدير؛

- عدم توافر منتجات منافسة[1] .

رابعا: عالمية الجودة

ترتب على زيادة التنافسية العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وهذا للارتقاء بمستوى المبادلات العالمية على نحو يضمن زيادة مستوى المنتجات، ولهذا أصبحت كل المؤسسات تسعى للحصول على مختلف شهادات الجودة الممنوحة من المنظمات العالمية للتوحيد القياسي، والتي تعتبر بمثابة جواز سفر دولي للمنتجات حتى تدخل الأسواق العالمية في ظل الحرية الاقتصادية وترك المجال لآليات العرض والطلب [2].

[1] - حكيم شبوطي: مرجع سبق ذكره، ص: 31 – 32.

[2] - أحميدة مالكية: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

خامسا: إجراءات الحد من التلوث

أصبح التلوث من أكبر التحديات التي تواجه المؤسسات إذ أصبح إلزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة، من مخلفات عملياتها الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة، وإعادة استخدام المخلفات في الإنتاج [1].

سادسا: رفع الكفاءة الإدارية والبشرية

إن هذا التحدي يستدعي تطوير الموارد البشرية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يتناسب مع عملية التحديث والتطوير وبما يتواكب ومتطلبات التكنولوجيا الحديثة [2].

[1] - أحميدة مالكية: مرجع سبق ذكره، ص: 11.
[2] - أحمد غبولي: مرجع سبق ذكره، ص: 33.

ملخص الفصل الأول

في ختام هذا الفصل نستنتج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحظى باهتمام كبير من الدول وذلك لما توفره لها من محيط ملائم وأرضية مناسبة لبدء نشاطها، وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية من خلال تأهيلها وترقيتها في مختلف مجالاتها.

كذلك ومن خلال دراستنا لهذا الفصل، نستطيع اعتبار هذه المؤسسات أحسن بديل من المؤسسات الكبرى في ميدان التشغيل وذلك لسهولة إنشائها وتكوينها كما أنها لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة لانطلاق نشاطها.

لكن وبالرغم من كل الامتيازات التي يحضى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه هناك عدة مشاكل ومعوقات من شأنها أن تحد من نشاطه وتعرقل تطوره.

الفصل الثاني :

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و علاقتها بالتنمية الإقتصادية

تمهيد الفصل الثاني

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل طرحا يحتل أولوية على صعيد اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما في ذلك الجزائر، حيث حضيت باهتمام مخططي السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر.

حيث أنها تساهم في الدخل الوطني بالإضافة إلى مساهمتها في القضاء على مشكل **البطالة**، ومحاربة الفقر واستغلال الموارد المحلية، وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر العديد من الآليات والسياسات لدعم منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية؛

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية؛

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **في الجزائر**.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية وعناصرها واستراتيجياتها، وكذلك البحث عن المفهوم الحديث للتنمية وهو التنمية المستدامة.

المطلب الأول: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية

قبل التطرق إلى مفهوم التنمية وعناصرها، لابد من التطرق أولا إلى مفهوم النمو الاقتصادي:

أولا: النمو الاقتصادي و التنمية

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما، والناجمة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا،والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج، كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية في أي بلد.

لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة[1] .

كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية، حيث يعرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي [2].

ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[3] .

وعلى العموم يمكن أن نعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[4] .

---

[1] - علي جدوع الشرفات: **"التنمية الاقتصادية في العالم العربي"**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، ط 1-2010 ص39- 40.

[2] - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد: **"التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1999 ، الإسكندرية، ص: 24.

[3] - محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد: **نفس المرجع**، ص: 24.

[4] - عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000 ، ص: 17 .

ثانيا: عناصر التنمية الاقتصادية

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي:

أولا: تراكم رأس المال

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع،ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو[1] .

ثانيا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها" أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته". وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى ،ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا[2] .

ثالثا: الموارد البشرية

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها

[1] - مدحت القريشي: "**التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان،ط 1، 2010، ص: 134 – 135.

[2] - **محمد صالح تركي القرشي: "علم اقتصاد التنمية"**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- **الأردن**،ط 1. 2010 ، ص: 54 .

من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منها[1] .

رابعا: التكنولوجيا

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجي ا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة[2] .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية

سنعرض فيما يلي أهمية وأهداف التنمية الاقتصادية:

أولا: أهمية التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية وسيلة ضرورية لتقليل الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة،حيث هناك عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ساعدت على زيادة حدة هذه الفجوة من بينها التبعية الاقتصادية للخارج، ضعف البنيان الزراعي والصناعي، نقص رؤوس الأموال، انتشار البطالة، ارتفاع نسبة الأمية.

كما أن التنمية الاقتصادية تعد أداة ووسيلة للاستقلال الاقتصادي، حيث مجرد حصول القطرالمتخلف على الاستقلال السياسي لا يترتب علية انقضاء حالة التبعية هذه ، بل أن التعامل التكنولوجي ونوع المشروعات التي تقيمها الدول المتخلفة بعد استقلالها، وهنا يستلزم التخلص تدريجيا من التبعية بتغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، أي يجب إحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدول استغلالا صحيحا [3].

إلى جانب ما سبق فإن تنمية الاقتصاد تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص العمل، وبالتالي سينعكس ذلك على المستوى الصحي والتعليمي لهم، كما تعمل على توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة.

[1] - فليح حسن خلف: **"التنمية والتخطيط الاقتصادي"**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان- **الأردن**،ط 1- 2006 ، ص: 192 – 193.

[2] - محمد صالح تركي القريشي: مرجع سبق ذكره، ص: 57 .

[3] - بشار يزيد الوليد: **"التخطيط والتطور الاقتصادي"**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط 1- 2008 ، ص: 116 ،117.

أما على مستوى الاقتصاد الكلي فتعمل التنمية الاقتصادية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي المنشود[1] .

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية عدة أهداف نذكر من بينها ما يلي:

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية ؛

- الابتعاد عن السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية التي قد تؤدي إلى حالات اقتصادية غير مرغوبة كالركود الاقتصادي أو التضخم ؛

- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول ؛

- التوسع في برامج التدريب في الأنشطة الاقتصادية لتحقيق قدر من المهارة لدى المتدربين في هذه الأنشطة مما يؤهلهم للمساهمة الفاعلة في برامج التنمية الاقتصادية ؛

- حصر إمكانيات التنمية الاقتصادية وحصر العوائد المتوقعة من استخدام هذه الإمكانيات ؛

- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج ؛

- السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ؛

- تحقيق الأهداف الاقتصادية القومية المتمثلة في زيادة الدخل القومي، ورفع مستوى معيشة المواطنين، والعدالة في توزيع الدخل [2].

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة استراتيجيات يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أولا: إستراتيجية التنمية الزراعية

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، وخاصة في اقتصاديات الأقطار النامية، حيث تكون مساهمته كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم هذه الأقطار، وقد تزيد في البعض منها على مساهمة القطاعات الأخرى، إضافة إلى أن الزراعة

[1] - علي جدوع الشرفات: مرجع سبق ذكره، ص: 14 .

[2] - علي جدوع الشرفات: مرجع سبق ذكره، ص: 11 – 12.

تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الأقطار[1] .

ثانيا: إستراتيجية التنمية الصناعية

يعمل التصنيع على تحويل المواد الخام إلى سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية، ومن واقع تجارب البلدان المتقدمة فإن التصنيع هو شرط ضروري للتنمية وفي نفس الوقت هو مرافق لعملية التنمية الاقتصادية، لذلك ليس هناك تنمية اقتصادية دون تحقق التصنيع، كما أن التصنيع الحقيقي هو الذي يساهم في تحقيق التنمية باعتبار أن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي يعمل على تطوير العديد من القطاعات وتحقيق العديد من المنافع[2] .

ثالثا: إستراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية

إن أي تطور في القطاع الزراعي لا بد أن يصحبه **تطور مماثل في القطاع الصناعي** والعكس صحيح، فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى تطوير الاثنين معا، فالعلاقات المتشابكة والوثيقة فيما بين القطاعين تستدعي إتباع إستراتيجية الربط فيما بين الصناعة والزراعة لتأمين نجاح الاثنين معا،وتحقيق التنمية الاقتصادية.

لهذا فإن القطاعين مكملان لبعضهما، وأن توسيع الصناعة يعتمد إلى حد كبير على التحسينات في الإنتاجية الزراعية، وبالمثل فإن التحسينات في الإنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الإنتاج من الصناعة، بما فيها توفير سلع الاستهلاك **المصنعة التي تمثل** الحوافز للمزارعين، لزيادة الإنتاج [3].

رابعا: إستراتيجية الحاجات الأساسية

تعرف الحاجة على أنها أية ضرورة موضوعية لحفظ حياة الإنسان وتأمين رفاهيته، وتنقسم إلى حاجات مادية وتشمل كل تلك الحاجات التي يضمن إشباعها استخدام موارد بشرية أو طبيعية أو عوامل إنتاج، أما الحاجات غير المادية فهي نوعين:

- حاجات تركز على تأكيد ذات الفرد وتحققها بمعنى شعور الفرد بأنه قادر على تحقيق أهدافه دون محبطات بسبب تمتعه وممارسته للحريات الأساسية.

- وأخرى تركز على دور المجتمع في حياة الفرد من خلال خلق الفرص والحوافز المعنوية لذلك يقترن إشباع الحاجات الأساسية بالتصنيع وأولويات الإنتاج، وهذا يجعل صناعات مثل

[1] - فليح حسن خلف: مرجع سبق ذكره، ص: 225 .

[2] - علي جدوع الشرفات: مرجع سبق ذكره، ص: 223 .

[3] - مدحت القريشي: مرجع سبق ذكره، ص: 175.

تعليب الطعام ومصانع النسيج ومواد البناء وتركيب وسائل المواصلات العامة والطرق والجسور وما يرتبط بها من صناعات ذات أهمية قصوى، هذا التصنيع هو بالضرورة مستقل لأنه يتوجه إلى السوق الداخلية ويقل ارتباطه بالسوق والتجارة الخارجية، ويحقق هذا التصنيع أيضا بناء هيكل صناعي متكامل داخليا ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة، ومنسق مع أهداف المجتمع الاجتماعية والحضارية، لكي يصل إلى تنمية مستقلة وهي التي يمكن أن تغذي نفسها وتسير قدما دون استجداء عون خارجي[1] .

خامسا: إستراتيجية النمو المتوازن

وتشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ويعتبر(روزنشين وردان) من أهم مؤيدي إستراتيجية النمو المتوازن، تتمثل في أن صنف السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القوة الشرائية. والحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب تكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا وكبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول.

ويعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية، حيث الحاجة لاستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ولذلك فالدول النامية بحاجة باستمرار إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات[2] .

المطلب الرابع: التنمية المستدامة

سنحاول في هذا المطلب إبراز تعريف التنمية المستدامة، وتحديد أهم عناصرها:

أولا: مفهوم التنمية المستدامة

هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها .

[1] ـ صالح خليل أبو أصبع: **"الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي"**، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن- عمان،ط 1 ـ 2009 ، ص: 18.

[2] ـ بشار يزيد الوليد: **مرجع سبق ذكره**، ص: 123- 124.

إن التنمية المستدامة عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اقتصارها على فئة قليلة، ومورد واحد، كما أنها تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية [1].

وتعرف كذلك بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة.

أما عن أكثر السمات المميزة لهذا المفهوم هي:

- التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام، باعتبارها أكثر تداخلا وأكثر تعقيدا من هذه الأخيرة؛

- تتوجه التنمية المستدامة أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعى إلى حد الفقر في العالم؛

- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛

- لا يمكن في حالة التنمية المستدامة فصل عناصرها وقياس مؤشراتها لشدة تداخل الأبعاد الكمية والنوعية [2].

ثانيا: عناصرها : تتمثل أهم العناصر المكونة للتنمية المستدامة فيما يلي:

العنصر الاقتصادي: ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل وبكفاءة.

العنصر الاجتماعي: ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

[1]- صالح خليل أبو أصبع: مرجع سبق ذكره، ص: 35.

[2] - الطاهر خامرة: " **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سوطراك** " ، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2007/2006-ص 29.

العنصر البيئي: ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية، بحيث يتم تطوير حلول معيشية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي تستهلك مواد أولية أقل وكذلك **أقل تلوثا**[1] .

[1] ـ عبد الرحمان العايب: **" التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"،مذكرة** ماجستير، جامعة وهران ، 2011/2010 – ص 27.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وتزايد هذا الدور جعلها محل اهتمام من قبل جميع الدول.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات و الناتج الداخلي الخام

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهامات عديدة على عدة أصعدة.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات

يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري،باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية، كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع التي تتجه للتصدير،فنجد مثلا أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10 عمال ويغلب عليها الطابع الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير، وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها، إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي[1] .

وفي الجزائر قدرت الصادرات خارج قطاع المحروقات للسداسي الأول من سنة 2020 بحوالي 2.58 % من إجمالي الصادرات، حيث سجلت انخفاض بحوالي 7.49 % مقارنة بالسداسي الأول لسنة 2019,

فيما يخص أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات المصدرة ، تتكون أساسا من مجموعة المنتجات النصف مصنعة والتي تمثل نسبة 2.08 % من القيمة الإجمالية للصادرات، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 0.24 %، تتبع بمجموعة المنتجات الخام بنسبة 0.2 %، وأخيرا سلع التجهيز الصناعية 2 % و سلع الاستهلاك غير الغذائية بالنسبتين التاليتين على الترتيب 0.04 % و0.01 [2].

---

[1] - سليمان ناصر، عواطف محسن: **"تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية"، بحث مقدم إلى** الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 و 24 فيفري 2011 ، ص: 8.

[2]-. عيسى دراجي، لخضر عدوكة: **"الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة" ، الملتقى الوطني الثاني حول دور** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: **واقع وأفاق، جامعة أم البواقي**، 13 و 14 نوفمبر 2020 ، ص: 5.

والجدول الموالي يبين أهم الصادرات خارج قطاع المحروقات

جدول رقم (2-2): يمثل أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسداسي الأول لسنة 2020

أصناف السلع المصدرة	% النسبة	القيمة (مليون دولار)
منتجات نصف مصنعة	2.08	807
السلع الغذائية	0.24	94
المنتجات الخام	0.2	78
سلع التجهيز الصناعية	0.04	/
سلع الاستهلاك غير الغذائية	0.01	/

المصدر:عيسى دراجي ، لخضر عدوكة :الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الشاملة ، الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المستدامة ، واقع و افاق ، جامعة أم البواقي ، 13 و 14 نوفمبر 2020.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور الناتج الداخلي الخام

يتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة، من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ففي الولايات المتحدة الأمريكية تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما مقداره 48 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان 27.1 %وفي فرنسا 61.8%.[1]

أما في الدول النامية، وخاصة الجزائر فتباينت إسهامات كل من القطاع العام والخاص في تحقيق الناتج الداخلي الخام، وهذا حسب المعطيات المنشورة على هذا القطاع.

ففي سنة 2020 نجد إذ أن مساهمة القطاع الخاص في قيمة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر،إذ يشارك هذا القطاع بمؤسساته الصغيرة والمتوسطة بنسب معتبرة، حيث قدرت ب 79.56 % وفي سنة 2019 قدرت ب 80.08 % وحافظت على هذا التطور حيث قدرت سنة2010 ب 84.98 %، بينما شهد القطاع العام

[1] عيسى دراجي، لخضر عدوكة: ، مرجع سابق ، ص:7 .

تراجعا مستمرا في مساهمته للناتج الداخلي الخام حيث بلغ سنة 2019 نسبة 20.44 %، ليصل إلى 15.02 %سنة 2020.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة و المنافسة

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهامات متنوعة تتمثل في :

أولا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة

تجدر الإشارة إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بلغت في دول الاتحاد الأوروبي نسبا عالية، ففي فرنسا مثلا 42.9 % وإيطاليا 58.8%.

وفي الجزائر يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة في القيمة المضافة مقارنة بالقطاع العام، وذلك بالنسبة لجميع قطاعات النشاط، فهو في تزايد مستمر مع مرور السنوات.

فإننا نجد في مقدمة هذه القطاعات قطاع الزراعة بنسبة 99.70 % للقطاع الخاص و 0.30 % للقطاع العام، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 98.73 % للقطاع الخاص و 1.27 % للقطاع العام، ثم قطاع التجارة بنسبة 94.10 % قطاع خاص و 5.90 % قطاع علم، ثم قطاع الفندقة و الإطعام بنسبة 88.61 % قطاع خاص و 18.42 % قطاع علم، ثم نجد قطاع صناعة الجلد بنسبة 88.42 % قطاع خاص و 1.85 % قطاع عام، وأخيرا نجد قطاع المواصلات بنسبة81.58 % قطاع خاص و 18.42 % قطاع علم[1].

ثانيا: المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي

إن المؤسسات الكبيرة والعملاقة تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنفيذ مهمات ونشاطات مهمة لها، ولكنها صغيرة الحجم وبالتالي تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها.

وأوضح مثال على ذلك هو شركات إنتاج السيارات: فكل شركة عملاقة لتصنيع السيارات تحتاج إلى الآلاف من الأعمال الصغيرة التي توفر الوقود والأدوات الاحتياطية والمستلزمات الأخرى، كما تقوم بمهمات الصيانة والتصليح والنقل وغيرها.

هذه العلاقة أصبحت الآن أكثر أهمية نتيجة الدراسات الموجهة خصيصا نحو الأعمال الريادية،فالدراسات تبين بأن نمو الصناعات عالية التكنولوجيا حصل نتيجة هذا التكامل بين الأعمال الكبيرة و الصغيرة، إذا الأعمال المساندة ضرورية للنمو السليم للاقتصاد [2].

[1] - عيسى دراجي، لخضر عدوكة: مرجعسابق ، ص: 10.

[2] - سعاد نائف برنوطي: مرجعسبق ذكره، ص: 60.

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير المنافسة

حيث نلاحظ أن هذه المؤسسات تمثل تحدي ومنافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي، إن حالة المنافسة تنشط وتنعش الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وتشبع حاجات الزبائن .

إن القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المؤسسات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر.

إن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الإستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك في قطاعات الزراعة والخدمات جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة، هكذا اعتمدت أغلب الدول أنشطة وفعاليات تشجع المنافسة بين هذه المؤسسات والمؤسسات الكبيرة، مثل أسبوع المشروعات الصغيرة الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية، وجائزة الملك عبد الله الثاني للتميز و الريادة في المملكة الأردنية الهاشمية [1].

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب الشغل، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير منها [2].

وقد أشارت إحدى دراسات البنك الدولي إلى قدرة هذه المؤسسات على استيعاب العمالة، إذ يمكنها توفير وظائف لنصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية والمتقدمة لكونها تتميز بكثافة عنصر العمل، كما أن تكلفة فرصة العمل بها منخفضة ثلاث مرات مقابل تكلفة فرصة عمل واحدة بالمؤسسات الكبيرة [3].

ففي المغرب تشغل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة ، وعليه فالمؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 200 شخص تشكل نسبة 92 % من المؤسسات الصناعية، وتشغل أكثر من 46%من اليد العاملة، وفي تونس تمثل أكثر من 95 % من العدد الإجمالي

[1] - طاهر محسن منصور الغالبي: مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[2] - عثمان لخلف: مرجع سبق ذكره، ص: 57.

[3] - سليمان ناصر، عواطف محسن :" **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية**"، جامعة غرداية يومي 23 و 24 فيفري 2017 ، ص: 7.

للمؤسسات وتساهم ب 88% من مناصب الشغل الجديدة[1] .

وفي الجزائر بلغ عدد مناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1776461 شخص،إلى غاية السداسي الأول لسنة 2020 . **إن نسبة تطور مناصب الشغل للمؤسسات** الصغيرة والمتوسطة تقدر ب 5.98 % **مقارنة بسنة** 2019 حيث قدرت بحوالي 6.29%[2].**(أنظر الملحق الأول)**

[1] - حكيم شبوطي: مرجع سبق ذكره، ص: 58-61.

[2] - BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21, P :14

المبحث الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعود وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال، بعدها قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات ووسائل الدعم لتشجيع هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد تطورت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ثلاث مراحل أساسية:

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة1962/ 1979

لقد كانت حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين قبيل الاستقلال وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة على المستوى العددي وعلى المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة، وبعد الاستقلال أصبحت معظم تلك المؤسسات متوقفة عن الحركية الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر قانون "التسيير الذاتي" ثم"التسيير الاشتراكي" للمؤسسات منذ 1971 كشكل من أشكال إعادة تشغيلها وتسييرها وأصبحت تابعة للدولة، وفي ظل تبني الخيار الاشتراكي وإعطاء القطاع العام الدور الأساسي، على حساب القطاع الخاص، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام، ومحدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص، وقد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة [1].

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1980/ 1993

مع بداية الثمانينات، بدأت الجزائر في انتهاج سياسات اقتصادية جديدة حاولت من خلالها إحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، للتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، وقد جسد المخططان الخماسيان الأول 1984/1980 و الثاني 1989/1985 مرحلة الإصلاحات في ظل استمرار الخيار الاشتراكي، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص، والتراجع عن سياسات الصناعات المصنعة لحساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فتم إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونذكر من بينها:

أ/ القانون المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية: وقد نص القانون على عملية إعادة الهيكلة، والتي مرت بمرحلتين رئيسيتين هما:

[1] - صالح صالحي : مرجع سبق ذكره،ص- ص 26 – 27.

المرحلة الأولى من1982/1981:انتهت هذه المرحلة بإنشاء 348 **مؤسسة** صغيرة ومتوسطة جديدة.

المرحلة الثانية انطلقت من 1982 وتعلقت بمتابعة إعادة الهيكلة لمختلف المؤسسات، وقد انقسمت إعادة الهيكلة إلى قسمين، إعادة الهيكلة العضوية حيث تم تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة حتى يمكن التحكم في تسييرها، وإعادة الهيكلة المالية.

ب/القانون رقم 1/88 المتعلق بتسيير المؤسسات العمومية: والذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الشخصية المعنوية، والاستقلالية المالية والإدارية.

وقد اعتمدت عملية الإصلاحات الاقتصادية على إصدار النصوص القانونية بشكل يختلف عن الفترات السابقة، وتتمثل هذه المجموعة من القوانين، في قوانين جديدة وأخرى معدلة ومكلمة، وقد بدأ صدورها انطلاقا من سنة 1988 ، **وقد انطلق البرنامج الخاص** بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية في بداية 1988 ، مع صدور أولى القوانين، التي تميزت بفترتين هما:

- **الفترة الأولى:** تم فيها إنشاء صناديق المساهمة وكذا إنشاء شركات المساهمة، حيث تتولى صناديق المساهمة تسيير الأسهم الصادرة عن المؤسسات العمومية بهدف تحقيق الأرباح.

- **الفترة الثانية: بدأت سنة** 1989 ، وأهم ما ميز هذه الفترة هو قانون النقد والقرض رقم 10/90 و هكذا فإنه أدخل تطورا على مستوى آليات تمويل الاقتصاد، وفي سنة 1992 قامت الجزائر بإصلاحات ضريبية معمقة، وقد أدى مسار الإصلاحات إلى تكريس الاستثمار الوطني والأجنبي بالمصادقة على المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/5**والمتعلق** بترقية الاستثمار، حيث تمحورت الجوانب التي تضمنها حول الحق في الاستثمار بحرية، المساواة بين العاملين الوطنيين الخواص منهم والأجانب أمام القانون، إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، الحرص على تفادي الإجراءات البطيئة والمعقدة لإنجاز عقد الاستثمار **في الجزائر...** 1[1]

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 2003/1993

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى **وت**طبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة 31 **مارس** 1995 **إلى** 1 أفريل 1998 ، وعقدت مجموعة من الاتفاقيات من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة

[1] - الطيب داودي: **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات حالة الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11لسنة 2011 ، ص: 73/72.

1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العامة،وساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرامج التأهيل الاقتصادي أو المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] .

وقد تطور بعد ذلك تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة2020/2013

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170

المصدر: نشرية معلومات إحصائية سنوية تصدر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال التسلسل السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، نلاحظ تطورا كبيرا قد حدث في القطاع حيث وصل عددها حتى نهاية السداسي الأول من سنة 2020 إلى 1093170مؤسسة بعد أن كان 659309 مؤسسةسنة 2013.

المطلب الثاني: الجهات المشرفة على إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنعرض فيما يلي أهم الأجهزة التي تهدف إلى إنشاء وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

عملا بأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96 المؤرخ في 8 صفر عام 1417 الموافق 24 يونيو سنة 1996 ، تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة، يتولى

[1] - صالح صالحي: مرجعسبق ذكره، ص: 28.

الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[1] .

تقوم الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية، بالمهام الآتية:

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

- تسير، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب،لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها؛

- تبلغ الشباب ذوي المشاريع المستفيدة من قروض البنوك والمؤسسات المالية، بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛

- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها؛

- تطبق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الآجال المحددة، وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما[2] .

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار بموجب الأمر رقم 3 -1 المؤرخ في 22 أوت سنة 2001 للوكالة أجل أقصاه ثلاثون يوما ابتداء من تاريخ إيداع طلب المزايا، من أجل:

- تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

- تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضه منحه إياها.

في حالة عدم الرد من قبل الوكالة أو الاعتراض على قرارها، يمكن أن يقدم المستثمر طعنا لدى السلطة الوصية على الوكالة التي يتاح لها أجل أقصاه خمسة عشر يوما للرد عليه.

تقوم الوكالة بالمهام التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها؛

---

[1] - المادة 1،2،3،4 ، من المرسوم التنفيذي رقم 96- 296: مؤرخ في 24 ربيع الثاني، عام 1417 ، الموافق 8سبتمبر 1996 ، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وتحديد قانونها الأساسي، ص: 12.

[2] - المادة 6 من المرسوم التفيذي، 96- 962 : مرجع سبق ذكره، ص: 12 .

- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم؛

- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛

- منع المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به[1] .

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

وهي منظومة جديدة للقرض المصغر دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2004 **وتتولى** هذه الوكالة الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض **المصغرة**[2] .

يمنح القرض المصغر لفئات المواطنين دون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر وغير المنتظم يوجه القرض المصغر إلى:

- إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقة- إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل، باقتناء العتاد الصغير والمواد الأولية اللازمة لانطلاق النشاط؛

- شراء المواد الأولية.

- يحدد مبلغ القرض بخمسين ألف دينار 50.000 دج كحد أدنى ولا يمكنه أن يفوق **أربعمائة** ألف دينار 400.000 دج[3] .

رابعا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

طبقا لأحكام المادة 14 من القانون رقم 1 – 18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 ، تنشأ مؤسسة عمومية تسمى صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. يهدف الصندوق إلى ضمان القروض الضرورية للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها.

---

[1] - **المادة** 6،7 ، 21، **من الأمر رقم** 1 -3 ، مؤرخ في أول جمادى الثانية، عام 1422 ، **الموافق** 20 **غشت سنة** 2001 ، يتعلق بتطوير الإستثمار ، ص-: 4 – 7.

[2] - الطيب داودي: **مرجع سبق ذكره**، ص: 87.

[3] - **المادة** 3، 6 **من المرسوم الرئاسي رقم**، 4 - 13 ، **مؤرخ في** 29 **ذي القعدة، عام** 1424 ، **الموافق** 22 يناير سنة 2004 ، يتعلق بجهاز القرض المصغر، ص: 3.

يتولى الصندوق المهام التالية:**التدخل في منح** الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في المجالات الآتية:

- **إنشاء المؤسسات**؛

- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات[1] .

خامسا: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

أنشا هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في جويلية 1994 أوكلت له مهمة دعم العمال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 **و** 50 سنة والذين فقدوا مناصب عملهم بسبب إعادة هيكلة الاقتصاد في مرحلة التسعينات، كما أوكلت له مهمة تدعيم هؤلاء البطالين بخلق نشاط خاص بهم لإعادة إدماجهم بعد أن يقدم لهم تكوينا خاصا في المجالات المهنية التي عليها طلب فيسوق العمل، وتبقى مساهمة هذا الصندوق في مجال

تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضعيفة جدا مقارنة بالأجهزة الأخرى[2].

المطلب الثالث: البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

قامت الحكومة الجزائرية للرفع من مستوى أداء هذه المؤسسات بتأهيلها ، وفي ما يلي عرض لمختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: البرامج الوطنية

يحتاج قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية إلى تحسين أدائه قصد مواكبة التيارالاقتصادي العالمي ومستوى المنافسة، لذا عملت السلطات على توفير إطار اقتصادي **بوضع أدوات** تشجيع على تكوين مؤسسات جوارية عن طريق المناولة، وبرامج تأهيل تسمح بالرفع من تنافسية المؤسسات على أساس قواعد السوق.

أ/ ترقية المناولة والشراكة

تحتل المناولة مكانة هامة في التنمية الاقتصادية بفضل ما تحققه من نمو ملحوظ في الإنتاجية،ويمكن أن تعرف بأنها "**فن أداء أحسن منتوج وبأقل تكلفة**"، إذ أصبحت في أيامنا أداة إستراتيجية تسمح للمؤسسات الكبرى بمضاعفة نموها، وفي نفس الوقت تكوين الثروة،

[1] - **المادة** 1، 3،2 ، من المرسوم التنفيذي 2 – 373 ، **مؤرخ في** 6 **رمضان عام** 1423 ، **الموافق** 11 **نوفمبر سنة** 2002 ، يتضمن إنشاء صندوق القروض، للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، ص: 13- 14.

[2] - عمار علوني: مرجعسبق ذكره، ص: 182.

إنشاء مناصب الشغل بخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة للمناولة، إذ تقوم هذه الأخيرة بالوظائف الثانوية، وكل مؤسسة حسب تخصصها، في حين تركز المؤسسات الكبرى على إنتاجها الأساسي[1] .

وبما أن القطاع الصناعي الجزائري يجهل مفهوم المناولة، ويتميز بعدم وجود ثقافة التعاون بين المؤسسات، أوجب وضع الآليات اللازمة القادرة على رفع حجم المناولة، وذلك بإنشاء ما يلي:

المجلس الوطني لترقية المناولة:

بمقتضى القانون رقم 1 – 18المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق ل 12 ديسمبر سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يقوم المجلس بالمهام التالية:

- يقترح كل تدبير من شأنه تحقيق اندماج أحسن للاقتصاد الوطني؛
- يشجع على اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية ضمن التيار العالمي للمناولة؛
- يقوم بترقية عمليات الشراكة مع كبار الآمرين بالسحب جزائريين كانوا أم أجانب؛
- ينسق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينها
- يجشع على تثمين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المناولة[2] .

ب/ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها لإجراءات وإصلاحات داخلية على المستويات التنظيمية، الإنتاجية الاستثمارية والتسويقية[3] .

وهو برنامج وطني مخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من 20عاملا، قامت بتجسيده وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وبتاريخ 23 جويلية2003 وافق عليه مجلس الحكومة، وكذلك مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ

---

[1] - آسيا شيبان: "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2008 -2009 ، ص 60.

[2] - المادة 3 من المرسوم التنفيذي 3 – 188 ، المؤرخ في 20 صفر عام 1424 الموافق 22 أفريل 2003 ، يتضمن تشكيلة المجلس الوطني المكلف بترقية المناولة وتنظيمه وسيره، ص: 9.

[3] - محمد الصالح زويتة: مرجع سبق ذكره، ص: 43.

8 مارس 2004 مدته عشر سنوات، حيث تقدر الميزانية المخصصة له ب 10 مليار دج ويندرج هذا البرنامج في إطار تنفيذ القانون التوجيهي رقم 18 -01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، وفي شهر فيفري 2007 أعلنت الوزارة الانطلاق الرسمي لتنفيذ البرنامج[1]. ويتمحور برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول أربع مستويات:

1. العمليات القطاعية

يتم إنجاز دراسات عامة حول مختلف الفروع الإنتاجية، بالإضافة إلى دراسات إستراتيجية حول الفروع المستقطبة لعدد كبير من المؤسسات ووضع خطة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذه الفروع وتأهيل محيطها.

2. العمليات الجهوية

تجرى دراسات وتحاليل لمعرفة خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل ولاية، بهدف تطوير القطاع باستغلال الإمكانيات المحلية، حيث يتم تشخيصه ثم تحديد الأنشطة التي لها قدرة تنموية كبيرة، وتوضع لها خطط تأهيل ولائية.

3. عمليات تأهيل المحيط المؤسساتي

- يتم تأهيل مراكز التكوين المهني المتخصصة للاستجابة لحاجيات القطاع في كل ولاية، وتكون مصالح متخصصة في البنوك لتتابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تنمية التعاون بين الجامعات والمعاهد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سبل التمويل؛

- تشجيع المؤسسات التي تدخل البيئة بعين الاعتبار، وتفضل المتخرجين الجدد.

4. العمليات المباشرة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تطبق عمليات التأهيل مباشرة مع المؤسسات، وتحصل على تمويل من طرف برنامج التأهيل، كما تشرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطبيق هذا البرنامج حيث تقوم بدراسة ملفات المؤسسات التي تريد الاستفادة من البرنامج وتمنح الموافقة على عمليات التأهيل وتتمتع الوكالة بحرية إشراك مكاتب الدراسة في عملها،

[1] - سعيدة حركات: **"برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: واقع وآفاق، جامعة أم البواقي، 13-14 نوفمبر2012، ص:14.**

ويتضمن هذا البرنامج تمويلا سنويا يقدر بمليار دينار إلى غاية 2012 وأقصى مبلغ يمكن أن يموله هو خمسة مليون دينار لكل مؤسسة[1] .

ج/البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2010-2014)

يعتبر أهم البرامج الموجهة لتنمية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث خصصت له الدولة ميزانية تقدر بأكثر من 386 مليار دج والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتأهيل 20000 **مؤسسة، على مدى خمس سنوات بدءا** من تاريخ المصادقة عليه من طرف مجلس الوزارة المنعقد في 11 جويلية 2010 ، حيث **تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة**19287000 **دج ممولة من طرف الصندوق الوطني** لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطةAND-PME.

1/ أهداف البرنامج

- تأهيل قدرات التسيير والتنظيم من خلال تكوين وتدريب في التسيير للتعرف على ثقافة **المؤسسة ولاتخاذ القرارات المناسبة؛**

- **إنشاء مخبر البحث** بهدف استقطاب التكنولوجيا وإنشاء بنوك المعلومات؛

- تأهيل نوعية المؤسسة عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب؛

- تأهيل الموارد البشرية من خلال تكوين وتدريب وإعادة رسكلة سواء في مجال تسيير تقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2/ سير عملية التأهيل

تتم عملية التأهيل ضمن البرنامج الجديد على مرحلتين هما:

المرحلة الأولى: التشخيص القبلي والتشخيص الكامل

هي جرد وتحليل لكل البيانات والمعطيات عن خصائص وأداء المؤسسة، كما تعتبر هذه المرحلة بمثابة تحقيق وبحث لتحديد مواطن قوة وضعف المؤسسة ، مع اقتراح أساليب جديدة للتسيير والإنتاجية تكون ذات مواصفات عالمية تتماشى والتطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال.

[1] - أسيا شيبان: مرجع سبق ذكره، ص: 64.

المرحلة الثانية: وضع مخطط للتأهيل وخطة لتنفيذه

بعد انتهاء مرحلة التشخيص ووضع الحلول، تشرع المؤسسة في تحديد عمليات التحسين ووضع مخطط التأهيل ووسائل تنفيذه وفقا لرزنامة، يلي ذلك البدء في التنفيذ بمساعدة الصندوق الوطني للتأهيل أو غيره من مصادر التمويل حسب المبلغ المرصد للعملية.

كل مؤسسة ترغب في الاستفادة من مساعدة هذا الصندوق لتمويل عملية تأهيلها بعد عملية التشخيص،أن تودع ملفا على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو على مستوى فروعها الجهوية، على أن يحتوي الملف على الوثائق التالية:

- طلب موجه إلى معالي/ وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛

- تصريح تشخيصي للمؤسسة؛

- نسخة من الحصيلة الجبائية (الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج) للسنتين الأخيرتين مصادق عليه من طرف إدارة الضرائب؛

- نسخة مصادق عليها من طرف السجل التجاري في إطار الصلاحية؛

- الوضعية اتجاه الضمان الاجتماعيcasnos و cnas.

وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاعات التالية:

- الصناعة والصناعة الغذائية؛

- البناء والأشغال العمومية والري؛

- الصيد البحري؛

- السياحة و الفندقة؛

- الخدمات؛

- النقل؛

- خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال،والتي تتوفر فيها الشروط والمعايير التالية:

- مؤسسة جزائرية؛

- تمارس النشاط منذ عامين؛

- تشغل على الأقل عامل واحد (01) دائم؛

- لديها هيئة مالية متوازنة[1].

ثانيا: برامج الدعم والتعاون الدولي

في إطار الشراكة الأورو جزائرية وقعت الجزائر عدة اتفاقات مع الإتحاد الأوروبي بخصوص تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نكر منها:

أ/ برنامج التعاون الجزائري الألماني (برنامج التكوين والاستشارة):

في إطار سعي الجزائر لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم الاتفاق على تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، خاصة وأن ألمانيا تعتبر من الدول التي تكتسب خبرة واسعة في ميدان تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم تسخير غلاف مالي قدره 3 مارك ألماني قصد تحسين مستوى الأعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهتم هذا البرنامج الذي شرع في تنفيذه منذ شهر أفريل 1988 بتكوين 50 مكونا جزائريا بألمانيا الذين بدورهم سيتولون تكوين وتحسين مستوى ما يقارب 250 عون استشاري في الجزائر.

أهداف البرنامج

- تدعيم و تقوية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تحسين فرص استغلال الطاقة العمالية و منافسة المنتوج المستورد و دخول الأسواق الخارجية.

أما الأهداف المباشرة فتتمثل في:

- خلق إطار تكويني مؤهل من أجل الاستشارة و التكوين في مجال إدارة الأعمال و التسيير عبر كافة أنحاء التراب الوطني؛

- دفع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للجوء إلى خدمات مراكز الدعم، ويخص مشروع إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوعين من المؤسسات وهي : المؤسسات المتوسطة الصناعية والمؤسسات المصغرة والصغيرة[2] .

ب/ برنامج التعاون مع الإتحاد الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ميد ا"

جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر2005 باسم برنامج أورو- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل وتحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] - سعيدة حركات: مرجع سبق ذكره، ص: 16 – 17.

[2] - سعيدة حركات: مرجع سبق ذكره، ص: 18 .

الخاصة التي توظف في حدود 20عامل وأكثر، والتي تعمل في القطاع الصناعي وفي قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة،ليساهم بجزء كبير ومهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي.

جاء البرنامج بغلاف مالي يقدر ب 62.9 مليون أورو، ينشط البرنامج بفريق عمل دائم مكون من25 خبير(2 جزائريين، 4 أوربيين) يسير من قبل وحدة تسيير البرنامج بالعاصمة بالإضافة إلى 5فروع جهوية (الجزائر، عنابة، غرداية، وهران، سطيف) كما أنه يغطي عدة مجالات تتمثل في: التطوير الإستراتيجي، التسويق، الإدارة والتنظيم، تسيير الموارد البشرية، الإنتاج، المالية والمحاسبة،مراقبة التسيير.

مسار عملية التأهيل ضمن البرنامج

إن الفروع الجهوية للبرنامج تعمل دورا جد مهما في عملية التحسيس بأهميته، حيث أنها تقوم بتنظيم أيام إعلامية تحسيسية مكثفة يتم من خلالها التركيز على عنصرين متكاملين هما:

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحول الاقتصادي المنشود في ظل الشراكة الأورو-جزائرية، وكذا التعرف على حيفيات وبنود هذه الشراكة عن قرب.

- التعريف بأهمية البرنامج بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وذلك لجعلها قادرة على المنافسة في أسواقها المحلية والأجنبية بإنتاجها لمنتوجات ذات مواصفات و معايير دولية[1] .

[1] - سليمة غدير أحمد: **"تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"** مجلة الباحث العدد 2011/09 ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص: 136 – 137.

ملخص الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات التنمية، وأحد الدعائم الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية في جميع الاقتصاديات، كما أن التجربة الجزائرية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هامة جدا، وقد تبين لنا كيف ساهمت في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل.

كما تعتبر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى أخر يتميز بالكفاءة و المردودية، وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة المتنامية وطنيا ودوليا.

الفصل الثالث :

دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولاية مستغانم

تمهيد الفصل الثالث

نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد بولاية مستغانم ، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبرز كمحرك أساسي للتنمية بالولاية وتشمل قطاعات عديدة أهمها، الخدمات، البناء والأشغال العمومية،ولهذا فإن إنشاء هذا النوع من المؤسسات في تزايد مستمر على مستوى الولاية ، لذا سنحاول في هذا الفصل دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية كما يلي:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم.

المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم لسنة 2020.

المبحث الثالث:مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتامين على البطالة في بعث المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم

يحضى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم باهتمام كبير من قبل السلطات المحلية، ويتجلى ذلك في إنشاء ما يقارب 9471 عبر كافة أنحاء الولاية .

المطلب الأول: التعريف بالولاية

تقع ولايـة مستغانم في الشمال الغربي من الجزائر وتغطي مساحة قدرها 2269 كم^2

بلغ عددسكان الولاية حسب آخر الإحصاءات حوالي 704.000 نسمة.

أولا: الموقع الفلكي والجغرافي

ولاية مستغانم يحدها من الشرق: ولايتي الشلف و غليزان ؛

الجنوب: ولايتي غليزان ومعسكر؛

الغرب: ولايتي معسكر ووهران ؛

الشمال: البحر الأبيض المتوسط .

ثانيا: التنظيم الإداري للولاية

تقسم ولاية مستغانم إداريا إلى 10 دوائـر و 32 بلدية حسب الجدول التـــالـي:

جدول رقم (3-1) : التنظيم الإداري لولاية مستغانم.

الرقم	الدائرة	البلديات
1	مستغانم	مستغانم
2	حاسي ماماش	ستيدية ، مزغران , حاسي ماماش
3	عين تادلس	الصور، سيدي بلعطار، واد الخير عين تادلس
4	بوقيرات	سيرات، السوافلية، الصفصاف بوقيرات
5	سيدي علي	تازقايت، أولاد مع الله سيدي علي
6	عشعاشة	نقمارية، خضرة، أولاد بوغالم عشعاشة
7	عين النويضي	فرناكة، الحسيان عين النويصي
8	ملسرى	منصورة، الطواهرية، عين سيدي شريف ملسرى
9	سيدي لخضر	حجاج، بن عبد المالك رمضان سيدي لخضر
10	خير الدين	صيادة، عين بودينار، خير الدين

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم.

ثالثا: نسب اليد العاملة حسب القطاعات لسنة 2020

من خلال الشكل الموالي سنتعرف على نسب اليد العاملة حسب القطاعات في ولاية مستغانم سنة 2020

شكل رقم(3-1): توزيع نسب اليد العاملة حسب القطاعات لسنة 2020

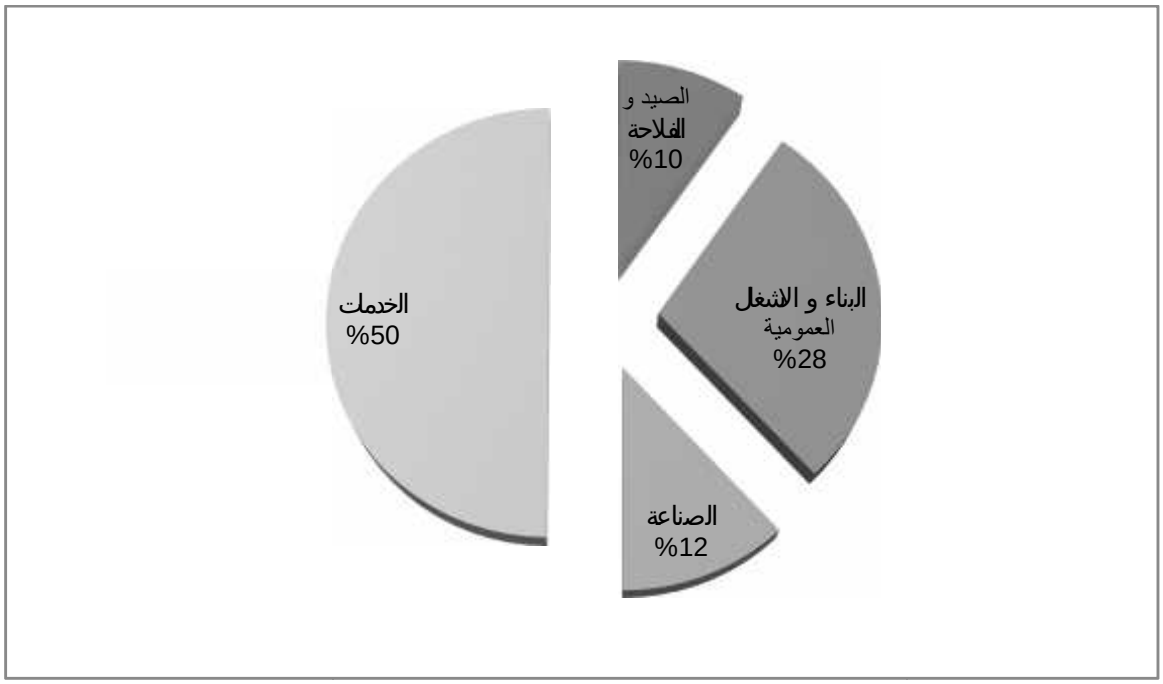

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم.

توضح الدائرة أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول من حيث نسبة اليد العاملة حيث قدرت ب 50% ، يليها قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث قدرت نسبة اليد العاملة فيه ب 28 % ثم يأتي قطاع الصناعة بنسبة 12 % ، وأخيرا قطاع الصيد و الفلاحة بنسبة 10 % .

المطلب الثاني: تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا في العدد على مستوى الولاية، إضافة إلى تطور المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

أولا: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم تطورا ملحوظا، خاصة في الفترة الأخيرة، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2013-2020.

جدول رقم (3-2) : تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية خلال الفترة 2013-2020

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المؤسسات	4710	5521	6627	7690	8120	8390	9370	9472

المصدر:من إعداد الطالبتان استنادا إلى معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية **مستغانم تطورا مستمرا سنة بعد** سنة، حيث تضاعف عددها من 4710 **مؤسسة سنة** 2013 **إلى** 9436 **مؤسسة سنة** 2020 ، وهذا راجع إلى تطور ثقافة المقاولة لدى الشباب، كذلك اهتمام السلطات المعنية بهذا النوع من المؤسسات في الولاية.

ثانيا: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بولاية مستغانم

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من أهم أصناف المؤسسات نموا، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (3-3) : تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الولاية خلال الفترة2018/2020

السنة	2018	2019	2020
العدد	8190	9120	9224

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على نشرية معلومات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتبين من خلال معطيات الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تزايد مستمر، حيث بلغ عددها 8190 **مؤسسة سنة** 2018 ، ليصل إلى 9224**مؤسسة سنة** 2020 ويرجع ذلك إلى انتهاج إستراتيجية عمل فعالة لهذا النوع من المؤسسات.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل حسب قطاع النشاط لسنة 2020 بولاية مستغانم

الشكل الموالي يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل، لسنة 2020حسب قطاع النشاط.

شكل رقم (3-2): توزيع مناصب العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات لسنة 2020

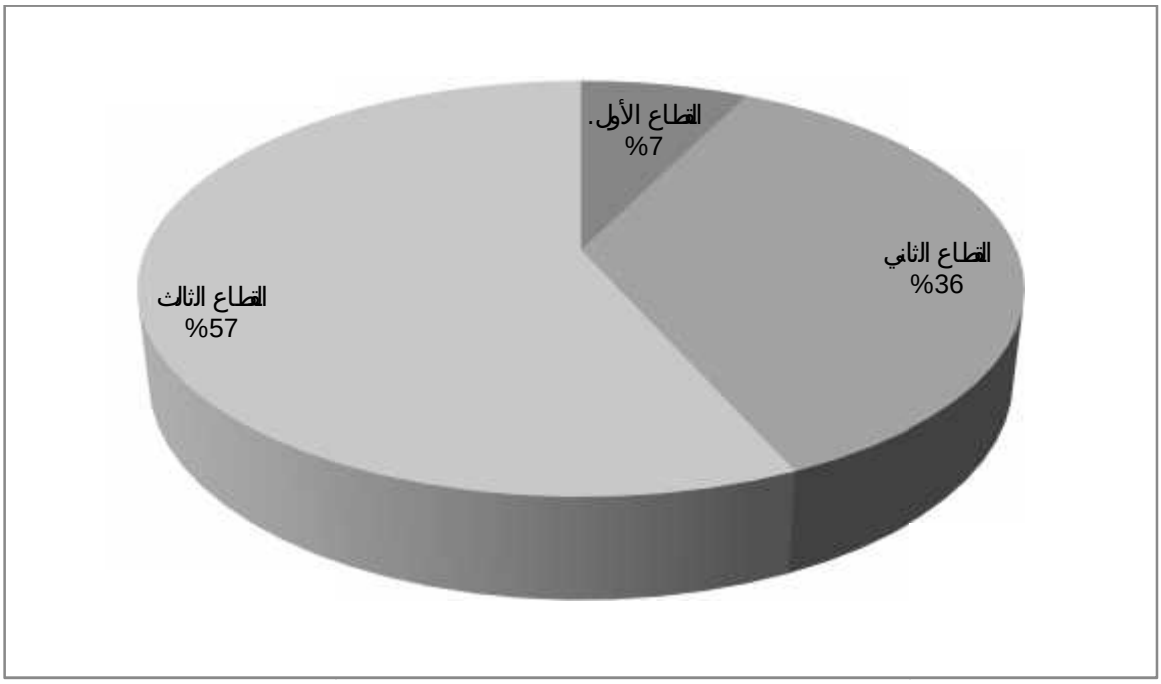

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم .

توضح الدائرة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل **حسب القطاعات** الاقتصادية الثلاثة، وهي القطاع الأول يساهم بنسبة 7 %، القطاع الثاني يساهم بنسبة 36 % **والقطاع الثالث بنسبة** 57 %، حيث نستخلص أن القطاع الثالث **(الخدمات)** يحتل الصدارة من حيث التشغيل،يليه القطاع الثاني**(الصناعة)، ثم القطاع الأول.(الملحق** الثاني)

المبحث الثاني: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم لسنة 2020

سنعرض فيما يلي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية، حسب نوع النشاط وكذلك توزيعها عبر مختلف البلديات التابعة لها، كما سنقوم بعرض المناطق الصناعية ومناطق النشاط والتخزين، بالإضافة إلى أهم الإنتاج الصناعي بالولاية، وهذا إلى غاية 31 ديسمبر 2020

المطلب الأول: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2020

يوضح الجدول التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مختلف النشاطات.

جدول رقم (3-4): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية حسب قطاع النشاط لسنة 2020

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
الصيد و الفلاحة	646	%6,83
الماء و الطاقة	21	%0,22
الهيدروكربون	16	%0,16
خدمات و أعمال البترول	7	%0,07
مجموع القطاع الأولي	**690**	**%7,28**
المناجم و المحاجر	8	%0,08
البناء و الأشغال العمومية	2447	%25,84
ISMME	202	%2,14
مواد بناء	129	%1,36
مطاط كيميائي ، بلاستيك	54	%0,57
الصناعة الغذائية	358	%3,78
صناعات النسيج	72	%0,77
صناعة الجلود	12	%0,12
صناعة الخشب و الورق	83	%0,88
الصناعات المختلفة	52	%0,54
مجموع القطاع الثاني	**3417**	**%36,08**
النقل و الإتصل	656	%6,92
تجارة	1503	%15,86
الفندقة و المطاعم	762	%8,04

الخدمات المقدمة للشركات	454	%4,8
الخدمات المقدمة للأسر	1210	%12,78
المؤسسات المالية	24	%0,25
شؤون العقار	36	%0,39
الخدمات المقدمة للمجتمعات	720	%7,6
مجموع القطاع الثالث	**5365**	**%56,64**
المجموع	**9472**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا إلى معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمستغانم.

يوضح الجدول عدد المؤسسات المرفقة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية الثلاثة وهي القطاع الأول، القطاع الثاني، القطاع الثالث، وما يمكن ملاحظته في هذا الجدول هو التوزيع غير العادل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف القطاعات، حيث يشمل **القطاع الأول** 690 **مؤسسة** ويشمل **القطاع الثاني** 3417 مؤسسة أما القطاع الثالث فيشمل 5365 **مؤسة** .

حيث تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الثالث(**الخدمات**) **بنسبة** 65,64%، **والملاحظ أن النشاط** التجاري يستحوذ على هذا القطاع من حيث عدد المؤسسات 1504 **مؤسسة** ويرجع ذلك **إلى نقص الخبرة لدى** الأفراد في ممارسة الأنشطة الاقتصادية، يليه القطاع الثاني(**الصناعة**) **بنسبة** 36,08 %، **وإذا قمنا** بتحليل التوزيع لمؤسسات هذا الأخير الذي يضم 10 فروع صناعية، نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز أساسا في نشاط البناء والأشغال العمومية **بنسبة** 25,84% وذلك لسهولة وبساطة تسييرها حيث لا تحتاج إلى إطارات وكذلك تحقق أرباح كبيرة، ومن المهم الإشارة إلى الوزن الخاص لفرع نشاط البناء والأشغال العمومية، حيث يحتل المرتبة الأولى ويرجع ذلك لسياسة **الدولة** الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع المتعلقة لهذا النشاط لا سيما في مجال **بناء** السكن، مما شجع على قيام المقاولات ثم تليها **الصناعات** الغذائية **بنسبة** 3,78 % ، ثم تليها ISMME **بنسبة** 2,14 % .

وأخيرا القطاع الأول الذي يتضمن أربعة نشاطات اقتصادية حيث تتركز المؤسسات **بكثرة في فرع الفلاحة بنسبة** 6,83 % وذلك لطبيعة المنطقة، حيث أن ولاية مستغانم تتميز بخصوبة أراضيها كما تستقبل كميات أمطار معتبرة ومناخ ساعد على تطوير هذا **القطاع**.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية سنة 2020

من بين الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدرتها على الانتشار بين المناطق الجغرافية، والجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف البلديات.

جدول رقم (3-5): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر البلديات لسنة 2020

البلدية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية
مستغانم	3971	%41 .92
صيادة	254	%2.68
فرناكة	143	%1.51
ستيديا	165	%1 .74
عين نويصي	309	%3.26
حلسي ماماش	450	%4.75
عين تادلس	468	%4.94
صور	51	%0.54
واد الخير	58	%0.61
سيدي بلعطار	25	%0.26
خير الدين	170	%1.79
سيدي علي	412	%4.35
عبد المالك رمضان	138	%1.46
حجاج	284	%3
نكمارية	25	%0.26
سيدي لخضر	435	%4.78
عشعاشة	382	%4.03
خضرة	146	%1.54
بوقيرات	318	%3.36
سيرات	133	%1.40
عين سيدي شريف	80	%0.84
ملسرة	380	%4.01
منصورة	52	%0.55
سوافلية	40	%0.42
أولاد بوغالم	84	%0.89

ولاد مع الله	21	%0.22
مزغران	330	%3.48
عين بودينار	27	%0.29
تازقايت	13	%0.14
صفصاف	25	%0.26
طواهرية	20	%0.21
الحسيان	45	%0.48
المجموع	**9472**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتان استنادا إلى معطيات مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية مستغانم.

يوضح لنا هذا الجدول التوزيع الجهوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم، حسب مختلف البلديات والدوائر.

حيث نلاحظ تمركز هذه المؤسسات في البلديات الكبرى للولاية، على غرار كل من بلدية مستغانم بنسبة 41,92 %، بلدية عين تادلس بنسبة 4,94%، سيدي لخضر بنسبة 4,78 %حاسي ماماش بنسبة 4,75 %، سيدي علي بنسبة 4,35%،مزغران بنسبة 3,48 % أي ما يقارب 64,22 % مجتمعة مع بعضها، أما نصيب البلديات 265 المتبقية مجتمعة مع بعضها يقدر ب 37,78%

حيث يمكن أن نفسر هذا الاختلاف في توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الدوائر، وكذلك بالتنظيم السكاني المتفاوت.

المطلب الثالث: الوحدات الصناعية و مناطق النشاطات

سنعرض فيما يلي المناطق الصناعية ومناطق النشاط إضافة إلى أهم الإنتاج الصناعي على مستوى الولاية وهذا سنة 2020

أولا: الوحدات الصناعية

1 – القطاع العام :

جدول رقم (3-6): الوحدات الصناعية على مستوى الولاية لسنة 2020

قطاع النشط	شركة العامة EPE	المنتجات المصنعة	عدد الموظفين
مواد البناء	SPACERAMIS(جمعية سيراميك في سوافلية)	Faience.plinthe.Dalle de sol	138
	SPA EDIMCO	توزيع مواد البناء	/
	ENAB	تسويق مواد البناء	/
	GRAND OUEST	بيع اسمنت الجاهزة	/
	SODIMAC	تسويق مواد البناء	34
الكيمياء و البلاستيك	SPABENTAL(شركة البنتونيت الجزائرية)	Bentonile	103
الصناعة الغذائية	SPAGIPLAIT-الألبان الساحلية	منتجات الألبان	109
	مجمع الدواجن الغربية UAB(وحدة علف المولشي)	علف الماشية	159
	FILIALE EPE MOSTAVI SPA(مذبح بوقيرات)	ذبح و تحويل الدجاج	129
	HAVIP FILIALEمجمع دواجن الغرب	إنتاج و تسويق الصوص	130
	DAHRAVIP FILIALE مجمع دواجن الغرب	إنتاج وتسويق الدجاج	132
	مذبح بوقيرات	ذبح و تحويل الدجاج	109
	EPE GAO ORAVIO SPA	الإدارة العامة	/
	SAO 67محضنة عين النويصي	إنتاج و تسويق لحم الدجاج	37
المجموع	14	/	1080

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم.

تضم ولاية مستغانم 14 مؤسسة صناعية عامة EPE **في نشط توظف** 1080**شخصا** و توزع على العديد من قطاعات النشاط أولها الصناعة الغذائية ب 8 **مؤسسات توظف** 805 شخصا و تليها مواد البناء ب 5 **مؤسسات توظف** 173 شخص و أخيرا الكيمياء و البلاستيك مؤسسة واحدة توظف 103**شخص** .

2 – القطاع الخاص:

جدول رقم (3-7): القطاع الخاص على مستوى الولاية سنة 2020

قطاع النشاط	في نشاط	في توقف
1 – مواد البناء	20	3
2 – الكيمياء و البلاستيك	23	1
3 – الصناعة الغذائية	40	12
4 – ISMMEE	13	/
5– صناعة النسيج و الجلود	5	/
6- صناعة الخشب و الورق	9	/
7 – الصناعات المختلفة	6	/
المجموع	116	16

المصدر : مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم.

يوضح لنا الجدول أن القاعدة الصناعية الخاصة الواقعة في مستغانم تتألف من 116 وحدة إنتاج ، في مقدمتها الصناعة الغذائية ب 40 وحدة في نشاط تقع بشكل رئيسي في مناطق الأعمال .

ثانيا: مناطق النشاط

جدول رقم (3-8): مناطق النشاط على مستوى الولاية سنة 2020

البلدية	عدد المناطق	المساحة الإجمالية (هكتار)	الأراضي التي تم إنشاؤها (هكتار)	عدد المؤسسات الصناعية النشطة
عين تادلس	1	6	37	36
بوقيرات	1	5,15	45	44
سيدي علي	1	4,57	34	29
خضرة	1	2,02	22	19
فرناكة	2	102,69	111	81
ملسرة	1	9,58	104	80
خير الدين	1	2,11	16	11
صيادة	1	58,09	93	86
المجموع	9	190,2	462	386

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لولاية مستغانم.

من خلال معطيات الجدول، يظهر لنا أن تمركز المؤسسات الصناعية في بلدية صيادة ب 86 مؤسسة تليها بلدية فرناكة ب 81 مؤسسة ثم بلدية ماسرة ب 80 مؤسسة أي ما يعادل 274 مؤسسة صناعية اما المؤسسات المتبقية 112 موزعة عل 5 البلديات المتبقية .

المبحث الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد كان وراء تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية عدة هيئات لتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات عن طريق مختلف أنواع الدعم والتحفيز ومن بين تلك الهيئات، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

المطلب الأول: تطور مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لسنتي 2019 و 2020 ومساهمتها في توفير مناصب عمل

الجدول الموالي يوضح تطور عدد مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم ، وكذا عدد مناصب العمل التي استطاعت هذه المؤسسات خلقها خلال سنتي 2019 و 2020

جدول رقم (3-9): حصيلة الوكالة 2019 و 2020

	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الموافقات البنكية	عدد المؤسسات الممولة	عدد مناصب العمل	مناصب العمل لكل مؤسسة
2019	2443	1994	1177	1057	2144	2
2020	1886	1669	1564	1523	2409	1

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمستغانم.

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط عدد فرص العمل التي تقدمها المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة خلال سنتي 2019 و 2020 لا تتعدى منصبين لكل مؤسسة، وهذا ما يؤكد على أن هذا النوع من المشاريع هو عبارة عن مؤسسات صغرى، لا توظف أكثر من 10 عمال، ففي سنة 2019 استطاعت كل مؤسسة من تلك المؤسسات توفير منصبين، سرعان ما انخفض سنة 2020 إلى منصب واحد.

كما نلاحظ تطور ملحوظ في عدد المؤسسات الممولة، من 1057 مؤسسة ممولة سنة 2019 إلى 1523 مؤسسة ممولة سنة 2020 ، وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية من قبل السلطات المعنية.

توزيع المشاريع الممولة من طرف الوكالة، وعدد مناصب الشغل على مختلف قطاعات النشاط سنة 2020

جدول رقم (3-10) :المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد العمال
الفلاحة	140	210
الحرف	86	134
النقل	578	926
الخدمات	339	540
أشغال عمومية	123	192
الصناعة	63	100
المجموع	**1523**	**2409**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمستغانم.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع النقل هو الأكثر استقطابا للعمالة حيث يوظف 926 عامل، أما قطاع الخدمات يوظف 540 عامل، ، ثم يليه قطاع الفلاحة حيث يوظف 210 عامل ثم قطاع الأشغال العمومية والذي يوظف 192 عامل ثم قطاع الحرف يوظف 134 عامل، أما قطاع الصناعة فيوظف 100 عامل.

المطلب الثاني: مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في توفير مناصب الشغل

فيما يلي مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في خلق مناصب الشغل بالولاية خلال سنة2020 - **جدول رقم (3-11) :** حصيلة الصندوق خلال الفترة 2020

	سنة 2020
الملفات المودعة	1165
الملفات المعالجة من قبل لجنة الإنتقاء	1753
الملفات المقبولة	1047
الملفات المودعة لدى البنوك	720
الموافقات البنكية	825
المؤسسات الممولة	752
مناصب الشغل المنشأة	1090

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمستغانم.

نلاحظ أن عدد الملفات المودعة حتى نهاية 2020 هي 1165 ملف مول منها 1047 مؤسسة فقط، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من قبل الصندوق حيث مرت العملية بعدة

مراحل، بينما قدر عدد مناصب الشغل التي تم خلقها على مستوى تلك المؤسسات 1090 منصب، وهذا ما يبين أهمية الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في توفير مناصب الشغل.

- **إحصائيات الملفات حسب الجنس**

الجدول الموالي يبين توزيع الملفات الممولة من قبل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة حسب الجنس

جدول رقم (3-12) : الملفات الممولة حسب الجنس لسنة 2020

الجنس	ذكور	النسبة %	الإناث	النسبة %
الملفات المودعة	1035	88,44	130	11,16
الملفات الممولة	681	90,57	71	9,43

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمستغانم.

نلاحظ أن عدد الملفات المودعة من طرف الذكور 1035 ملف بينما بلغ عدد الملفات الممولة 681 ملف أي بنسبة 90.57 %، وهي نسبة كبيرة مقارنة بعدد الملفات المودعة من طرف الإناث والبالغ عددها 130 ملف والملفات الممولة 71 ملف أي بنسبة 9.43 % وهذا راجع إلى نقص الروح المقاولاتية لدى الإناث.

- **إحصائيات المشاريع الممولة حسب القطاعات**

جدول رقم (3-13) : المشاريع الممولة من طرف الصندوق لسنة 2020

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الممولة	عدد العمال
الفلاحة	127	242
النقل	374	396
الخدمات و الحرف	210	384
البناء	39	66
الصناعة	2	2
المجموع	752	1090

المصدر: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمستغانم.

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع النقل هو الأكثر استقطابا للعمالة حيث يوظف 396 عاملا، أما قطاع الخدمات والحرف يوظف 384 عاملا، يليه قطاع الفلاحة والتربية الحيوانية حيث يوظف 242موظف، ثم يليه قطاع البناء والذي يوظف 66 عامل أما قطاع الصناعة فيوظف عاملين.

المطلب الثالث: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم

يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم من العديد من المشكلات، جعلت مساهمته في التنمية الاقتصادية ضعيفة، من بينها:

- مشكلة التمويل، حيث أن معظم المشاريع لا تجد التمويل اللازم لها بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك، والتي لا تتوفر لدى غالبية الشباب، بالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض؛

- ضعف التنسيق بين البنوك والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولاية رغم وجود اتفاقيات بين البنوك ومختلف هذه الهيئات؛

- أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في قطاع الخدمات والتجارة وتتجنب الاستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، وذلك لعدم كفاية الدراسات التقنية والاقتصادية الخاصة بهذه القطاعات؛

- ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة، مما زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنوات الأولى من الانطلاق؛

- ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما أدى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص؛

- حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي أثر على القدرة التنافسية لهذه الأخيرة؛

- غالبية البلديات لا تملك منطقة نشاط تمكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى التي تملك مثل هذه المناطق فهي غير مستغلة؛

- ضعف موارد البلديات المالية لا يسمح لها بتهيئة محيطها الاقتصادي وجعله مستقطبا للاستثمار.

ملخص الفصل الثالث:

تعرفنا في هذا الفصل على تشكيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية **مستغانم**، حيث تبين لنا بأن القطاع الخاص يشكل الأغلبية في قطاع المؤسسات بالولاية، كما أنه شهد نموا بوتيرة جيدة في السنوات الأخيرة، كما أثبتت كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل **الشباب والصندوق الوطني** للتأمين على البطالة مساهمتهما في التوظيف.

ولكن يبقى هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل وصعوبات تعيق نموه وتطوره من بينها **نقص الكفاءة** والخبرة للمسيرين وكذا صعوبة الحصول على التمويل اللازم من قبل البنوك وحتى الهيئات المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية ، وبالتالي تحد من قدرته على المساهمة في التنمية الاقتصادية بالولاية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأشكال المختلفة التي تأخذها هذه المؤسسات، و تجارب بعض الدول المجاورة في هذا المجال، إضافة إلى عوامل نجاحها وأهم المشاكل الممكنة التي تعترض طريقها.

كما قمنا بوضع توصيف عام للتنمية الاقتصادية، وأهم إستراتيجياتها، و تطرقنا إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل...، كما ناقشنا في هذا الفصل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال عرض مراحل تطور هذه المؤسسات، وأهم الجهات المشرفة على إنشائها وتطويرها، إضافة إلى عرض أهم البرامج الوطنية والأجنبية التي تبنتها الحكومة الجزائرية لتأهيل هذه المؤسسات و أخيرا تطرقنا إلى الواقع النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية مستغانم، ومساهمة كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير مناصب الشغل،حيث بينت لنا الدراسة بأنه على الرغم من الاهتمام بهذه المؤسسات على مستوى الولاية، إلا أنها لا تزال بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وكذا المحلية بالولاية، وهذا راجع إلى عدة مشكلات تقف عائقا وراء تطورها.

نتائج اختبار الفرضيات

أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ي تواجه العديد من المشاكل، لكن صغر حجمها يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية السائدة، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتسم بها كالقدرة على التجديد والابتكار وتنويع النشاط الاقتصادي.

كذلك أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية، حيث أن برامج الترقية التي قامت بتنفيذها السلطات الجزائرية جد محفزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل رفع كفاءتها وتحسين تنافسيتها، ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المقدمة من طرف الجهات الوصية.

أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة، فتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم مصدرا لاستقطاب اليد العاملة وخلق مناصب الشغل، لكن تبقى هذه المؤسسات على مستوى الولاية تعاني من عدة مشاكل أهمها مشكلة التمويل، مما يشكل عائق أمام تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم.

الاقتراحات والتوصيات

من خلال الدراسة، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

- تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات؛

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لروح المبادرة الفردية والأفكار الإبتكارية للعمل؛

- تقديم تسهيلات تمويلية لتلك المؤسسات من قبل كافة البنوك حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع؛

- توفير البنية الأساسية والمناطق الخاصة بالأنشطة التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تكوين الموارد البشرية العاملة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- إعداد برنامج تأهيل أمثل وفعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تطبيقه؛

- التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بمختلف أنحاء ولاية مستغانم ، لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي الذي تتميز به كل بلدية؛

- ضرورة التنسيق بين البنوك ومختلف الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة بولاية مستغانم، لحل مشكلة التمويل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1/ إلياس بن ساسي، يوسف قرشي: **التسيير المالي(الإدارة المالية)، دار وائل للنشر**،ط 2006،1.

2/ فلاح حسن الحسيني: **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، **عمان**- الأردن**ط**1 -2006.

3/ بشار يزيد الوليد: **التخطيط والتطور الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ط1 2008 .

4/ توفيق عبد الرحيم يوسف: **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع- **ط**1 **عمان**،2002م- 1422ه.

5/ جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد: **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوري **للنشر** والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة العربية.

6/**سعاد نائف برنوطي:إدارة الأعمال الصغيرة(أبعاد الريادة)، داروائل للنشر**،ط 2010،3.

7/ صالح خليل أبو أصبع: **الاتصال والتنمية المستدامة في الوطن العربي دار البركة للنشر** والتوزيع،**الأردن- عمان**،ط 2009،1 .

8/ طاهر محسن منصور الغالبي: **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة دار وائل ، للنشر**،ط 1 ، 2009.

9/ عبد القادر محمد عبد القادر عطية: **اتجاهات حديثة في التنمية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2000 .

10 / عبد الحميد مصطفى أبو ناعم: **إدارة المشروعات الصغيرة، دار الفجر للنشر** والتوزيع، ط1 ،2002.

11 / فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي: **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر، عمان**ط 1 .

12 / عبد المطلب عبد الحميد: **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة** ، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2009 .

13 / عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم: **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية** ، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005 .

14 / عمر صخري: **اقتصاد المؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون- الجزائر، ط5 ، 2007.

15 / علي جدوع الشرفات: **التنمية الاقتصادية في العالم العربي**، دار جليس الزمان للنشر والتوزيعط 1،2010 .

16 / فليح حسن خلف: **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،ط 1 ، 2006.

17 / محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها**،الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، 1999 ، الإسكندرية.

18 / مدحت القريشي: **التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)**، دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن- عمان،ط 1، 2010.

19 / محمد صالح تركي القرشي: **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،ط1 ، 2010 .

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية

رسائل الدكتوراه :

1/ حكيم شبوطي: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017 – 2018 .

2/ عثمان لخلف: **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزا ئر**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2013 – 2014.

رسائل الماجستير :

1/أحمد غبولي: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة،2010 -2011.

2/آسيا شيبان: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2008 – 2009.

3/احميدة مالكية: **محاولة تقييم أدوات التحليل الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008 - 2009.

4/ الطاهر خامرة: **المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة "حالة سوطراك"**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2006 – 2007.

5/ العايب عبد الرحمان: **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، 2010 -2011.

6/ سمير براهيمي: **دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية دراسة حالة المؤسسات الصغير ة والمتوسطة في ولاية سطيف**، مذكرة ماجستير، جامعة أم البواقي، 2009 – 2010.

7/ سمية قنيدرة: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، دراسة ميداني بولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009.

8/ سليمة غدير أحمد: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**. رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007.

9 / صندرة صايبي: **دور المرافقة في دعم إنشاء المؤسسة الصغيرة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب- فرع قسنطينة**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2014 – 2015 .

10 / محمد الصالح زويته: **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2006 – 2007 .

ثالثا: المجلات

1/ الطيب داودي: **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات "حالة الجزائر"**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11لسنة 2011.

2/ بقة الشريف: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(الواقع والصعوبات) ، مجلة العلوم** الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1 **مارس** 2017.

3/ سامية عزيز: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة** العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد الثاني جوان 2011 ، **جامعة ورقلة.**

4/ سليمة غدير أحمد: **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة مجلة الباحث العدد** 2011/09 .

5/ شريف غياط، محمد بوقموم: **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية،** مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 **،العدد الأول** 2018.

6/ صالح صالحي : **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسييرجامعة سطيف، العدد 3. 2004.

7/ **عمار شلابي : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ، مجلة البحوث** والدراسات الإنسانية، جامعة سكيكدة، العدد 5 **ماي** 2010 .

رابعا: ملتقيات

1/ السعيد بريبش، عبد اللطيف بلغرسة: **إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول،** ملتقى دولي يومي 17 **و** 18 أفريل 2016 **، جامعة الشلف- الجزائر.**

2/ سعيدة حركات: **برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، الملتقى الوطني الثاني حول:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة: **واقع وآفاق، جامعة أم**14 **نوفمبر** 2012 **- البواقي،** 13

3/ سليمان ناصر، عواطف محسن: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الأول لمعهد** العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، يومي 23 **و** 24 فيفري 2017.

4/ عيسى دراجي، لخضر عدوكة: **الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة،** الملتقى الوطني الثاني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة: **واقع وأفاق، جامعة أم البواقي،** 13 **و** 14 **نوفمبر** 2020.

خامسا: المنشورات

1/ نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 20

./2 BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21.

سادسا: النصوص القانونية

1/ المادة 1،2،3،4 من المرسوم التنفيذي رقم 96 -296 ، مؤرخ في 24 ربيع الثاني، عام 1417 الموافق 8سبتمبر 1996.

2 / المادة 6 ، 7 ، 21 ،من الأمر 1 -3 ، المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 ، الموافق 20 غشت سنة 2001.

3/ المادة 3،6، من المرسوم الرئاسي رقم 4 -13 ، مؤرخ في 29 ذي القعدة، عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004

4/ المادة 1،2،3،5 من المرسوم التنفيذي رقم 2 -373 ، مؤرخ في 6 رمضان عام 1423 الموافق 11 نوفمبر سنة 2002.

5/ المادة 3 من المرسوم التنفيذي 3-188 ، المؤرخ في 20 صفر عام 1424 الموافق 22 أفريل2003 .

سابعا: المصادر الخاصة بالدراسة الميدانية

1/ مديرية الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لولاية مستغانم.

2/ بنك الجزائر الخارجي وكالة مستغانم.

3/ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية مستغانم.

4/ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية مستغانم.

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول:.(تطور مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات(**السداسي الأول** 2019 - **السداسي الأول** 2020)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و **المتوسطة**	**السداسي الأول** 2019		**السداسي الأول** 2020		**التطور السنوي**
	العدد	**النسبة** المئوية%	**العدد**	**النسبة** المئوية%	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة					
الأجراء	983415	58.67	1041221	58.61	5.88
أرباب المؤسسات	642314	38.32	686825	38.66	6.93
المجموع الجزئي	1625729	96.99	1728046	97.27	6.29
المؤسسات الصغيرة و **المتوسطة** العمومية	50467	3.01	48415	2.73	4.07
المجموع	1676196	100	1677461	100	5.98

المصدر:. BULLETIN D'INFORMATION STATISTIQUE DE LA PME, N°21, P14

الملحق الثاني:

قطاع النشاط	**عدد المؤسسات**	**النسبة المئوية**
الصيد و الفلاحة	646	%6,83
الماء و الطاقة	21	%0,22
الهيدروكربون	16	%0,16
خدمات و أعمال البترول	7	%0,07
مجموع القطاع الأولي	**690**	**%7,28**
المناجم و المحاجر	8	%0,08
البناء و الأشغال العمومية	2447	%25,84
ISMME	202	%2,14
مواد بناء	129	%1,36
مطاط كيميائي ، بلاستيك	54	%0,57

الصناعة الغذائية	358	%3,78
صناعات النسيج	72	%0,77
صناعة الجلود	12	%0,12
صناعة الخشب و الورق	83	%0,88
الصناعات المختلفة	52	%0,54
مجموع القطاع الثاني	**3417**	%**36,08**
النقل و الإتصال	656	%6,92
تجارة	1503	%15,86
الفندقة و المطاعم	762	%8,04
الخدمات المقدمة للشركات	454	%4,8
الخدمات المقدمة للأسر	1210	%12,78
المؤسسات المالية	24	%0,25
شؤون العقار	36	%0,39
الخدمات المقدمة للمجتمعات	720	%7,6
مجموع القطاع الثالث	**5365**	%**56,64**
المجموع	**9472**	%**100**

المصدر: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية **مستغانم**.